مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٠٩**

الأربعاء، ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	نانا أكوفو – آدو	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد رويز روزاس
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد دوكلو
	قطر	الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2006/610)

06-46069 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2006/610)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البرازيل، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية كوريا، السنغال، سيراليون، غواتيمالا، غينيا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، كوت ديفوار، مصر، ناميبيا، النرويج، نيجيريا، الهند، يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا.

تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد محمد بن شمباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2006/610، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام.

بسعادة بالغة، أرحب بكل المشاركين في هذه الجلسة، ولا سيما وزراء الخارجية والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكبار الشخصيات الأخرى الحاضرة معنا اليوم. إن مشاركتهم في هذه الجلسة موضع تقدير كبير.

وأود أيضاً أن أثني على السفير جان - مارك دلا سابليير، الممثل الدائم لفرنسا، على إدارته القديرة لشؤون المجلس في تموز/يوليه، الشهر الذي شهد تطورات معقدة على الساحة الدولية، ودلل على أن السلام قد يكون بعيد المنال حتى وإن بدا مؤكدا.

ورغم ضجيج الأحداث في مناطق أخرى من العالم، وإذ تتولى غانا رئاسة المجلس، يبدو من الملائم أن يخصص المجلس إحدى جلساته على الأقل للنظر في الحالة في غرب أفريقيا، مستفيدين من الدروس المستقاة من خبراتنا وكل أدوات حفظ السلام التي في متناولنا لمواجهة التحديات القائمة والناشئة. وينبغي ألا يكون الهدف هو الحفاظ على الإنجازات المتواضعة التي تحققت في المنطقة في ميدان حفظ السلام بعد قرابة عقدين من الصراعات فحسب،

بـل والتـصدي لأسـباهبا الدفينـة بغيـة إيجـاد حـل دائـم لعـدم الاستقرار المزمن.

وبعبـارة عمليـة، فـإن بنـاء الـسلام وتوطيـده عمليـة شـاملة، تتـضمن مبـادرات تتـراوح مـن الحيلولـة دون نـشوب الـصراعات، وإدارة الـصراعات وتـسويتها، وصـولاً إلى حفـظ الـسلام وبنـاء الـسلام. وينبغـي أن تـشمل عـدداً كـبيراً مـن البرامج والأنشطة المستهدفة لكل قطاع من قطاعـات الحيـاة. ويجب أن تغطي الأعمال بالضرورة كل جوانب اجملتمـع، وأن تمتـد حتمـاً عـبر الحـدود الوطنيـة والإقليميـة لتـشمل اجملتمـع العـالمي برمتـه. وعنـدما اعتمـد زعمـاء العـالم الوثيقـة الختاميـة الصادرة عن القمة العالمية لعـام ٢٠٠٥، والمعقـودة في أيلـول/ سبتمبر الماضي، أكدوا مرة أخرى على أن السلام والاسـتقرار ينتعشان في أفضل صورة على أساس من التنمية المستدامة التي تـرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بـالحكم الرشـيد. ولـذلك، يـتعين علينـا ترسـيخ جـذور اسـتراتيجياتنا للـسلام بـالتركيز أكثـر علـى معالجـة الأسـباب الكامنـة وإيجـاد حلـول دائمـة لمـشكلة عـدم الاستقرار، عوضاً عن التركيز بشدة على الحلول السريعة.

إن إنـشاء لجنـة بنـاء الـسلام، وهـي الهيئـة المنـاط هبـا مـسؤولية تـضميد الجـراح الـتي تخلفهـا الـصراعات، ومـساعدة اجملتمعات التي روعتها الـصراعات لكـي تـسترد عافيتـها، جـاء في وقته تماماً كنتيجة من أهـم نتـائج العمليـة الجاريـة لإصـلاح الأمم المتحدة. والدور الذي تضطلع به هـذه اللجنـة ينبغـي أن يعـزز آفـاق تحقيـق النـهج الـشاملة للانتعـاش بعـد الـصراع، وضمان التزام طويـل الأمـد مـن جانـب اجملتمـع الـدولي، وهـو أمر حيوي لنجاحها.

وفـضلا عـن ذلـك، ينبغـي للجنـة بنـاء الـسلام، في تـدخلاهتا، أن تـولي الاعتـراف والتقـدير الـواجبين للأهـداف الإنمائية للألفية، التي تعد علامـات حيويـة بـارزة علـى الطريـق الطويل والمتمعج المؤدي إلى السلام المستدام في منـاطق، مثـل منطقتنا، عانت سنوات طويلة من عدم الاستقرار والصراع.

إن غـرب أفريقيـا في مفتـرق الطـرق، وعلينـا أن نـضع الأمور في نصاهبا. فرغـم سكوت دوي المـدافع في معظـم أنحـاء المنطقـة، لا تـزال هنـاك تـوترات سـاخنة في دول مثـل كـوت ديفوار وغينيا – بيساو. وهـذه التـوترات لا بـد مـن تـسويتها، بطريقة أو أخـرى، قبـل أن تـصبح مستعـصية علـى الحـل. وفي الوقـت ذاتـه، يجـب ألا تغيـب عـن أنظارنـا الحاجـة إلى تعزيـز أُسس الـسلام، حـتى في البلـدان الـتي لم تـشهد أيـة اضـطرابات أو صـراعات كـبرى، لأن مـن واجبنـا أن نـضع نـصب أعيننـا دائما حقيقة أن جميع البلدان في المنطقة تـدخل في عـداد نـسبة الـ ٢٥ في المائة الواقعة في قاع مؤشرات التنمية البشرية.

في أيـــار/مـــايو ١٩٧٥، عنـــدما أســـست الجماعـــة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيـا، كـان هنـاك سـبب معقـول للتفـاؤل بـشأن تحويـل المنطقـة إلى قـوة مولـدة للانتعـاش الاقتـصادي. وكـان مـن المتـصور أنـه بمجـرد تجـاوز الحـواجز المـصطنعة المتمثلـة في اللغـة، واخـتلال نمـو الـبنى التحتيـة، والتكنولوجيـات المتخلفـة، إلى جانـب ازدواجيـة الهياكـل الإنتاجية وعدم كفاءهتا، يمكن للمنطقة أن تستغل مزايـا التنقـل الحر للأفـراد والـسلع والخـدمات عـبر الحـدود، لبنـاء اقتـصادات قويـة لخـير شعوهبا. إلا أنـه، بعـد ٣١ عامـا، يبـدو أن المنطقـة ليست أكثر من مجرد ظل للرؤيا التي ألهمت مشروع الاندماج.

ولا شـك في أننـا دفعنـا الـثمن غاليـا لقـاء عـدم الاستقرار السياسي الذي نكبت به المنطقة طوال معظم حقبـة مـا بعـد الاسـتعمار، والتـدهور الـسريع في مـستويات معيـشة شعوبنا، بعكس ما وعدت بـه حركـات الاسـتقلال. وأسـباب هذا الوضع معقدة. ومع ذلك، فمن المقبـول الآن بـشكل عـام أن الكثير من مشاكل المنطقة يمكن أن تعـزى، وعـن حـق، إلى الحكم الاستبدادي والافتقـار إلى الإدارة الرشـيدة، والقيـادات الـتي لا يمكـن مـساءلتها، وكـل هـذه العوامـل أسـهمت بلا حدود في إفقار مجتمعاتنا واستقطاهبا. والواقع، أهنـا كانـت مجرد مسألة وقت قبل أن تنجـرف المنطقـة في صـراعات عنيفـة

بـدء بليبريـا، في كـانون الأول/ديـسمبر ١٩٨٩، وسـرعان ما انتشرت إلى سيراليون وغينيا – بيساو، بل وأصبحت تهدد بزعزعة استقرار المنطقة بأسرها.

ويحسب للأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن، أنها وقفت صامدة خلف الجماعة الاقتصادية لدون غرب أفريقيا خـلال أحلـك سـاعات الـصراع في المنطقـة. ومـن دواعـي السخرية أن هذه الصراعات دللت في الوقت ذاته على فعالية ومرونة وصمود الجماعة الاقتصادية التي نجحت في احتوائها، رغـم شـدة الـصعوبات، وفي منطقـة سريعة التقلب، وكانـت في أكثـر الأحيـان تعمـل في شـراكة وثيقـة مـع الأمـم المتحـدة وفقا لأهداف الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ونسلم بـأن الجماعـة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيا تواجـه قيـودا حـادة مـن حيـث القـدرات والمـوارد، رغـم أنها كانـت في طليعـة عمليـات الـسلام في مختلـف أرجـاء غـرب أفريقيا. فالواقع أن لديها بالفعل الإطار القـانوني والعديد مـن الآليـات المؤسـسية لبلـوغ الـسلام في منطقتنـا. ونحـن نرحـب بالدور الاستثنائي النـشط الـذي تؤديه الأمـم المتحدة في بنـاء قدرات الجماعة الاقتصادية، التي تمكنها مـن الاضـطلاع بمهـام الـسلام. ونقـر أيـضا، مـع الامتنـان، بالـدعم الـذي نتلقـاه مـن عدة بلدان في هذا المجال.

وبالتــالي، فمــن وجهــة نظرنــا، ينبغــي أن تركــز استراتيجية توطيـد الـسلام علـى الأولويـات العريـضة التاليـة: أولا، تسوية الصراعات الحالية بأسرع ما يمكن أو على الأقل تفـادي تـصاعدها؛ ثانيـا، الحيلولـة دون عـودة الـصراع في البلدان التي خرجت من الحرب منذ فترة وجيزة؛ ثالثـا، منع أي انـدلاع جديـد للـصراع؛ رابعـا، تطـوير الإطـار المؤسـسي والقدرات ذات الصلة بمبادرات السلام؛ خامسا، تعبئة المـوارد المطلوبـة لمبـادرات الـسلام، علـى الـصعد الوطنيـة والإقليميـة والدوليـة؛ سادسـا، معالجـة الأسـباب الكامنـة وراء الـصراع بطريقة شاملة.

وهـذه الأهـداف العريـضة ينبغـي ترجمتـها إلى بـرامج وخطط عمـل؛ ومـن البـديهي أن تفاصـيلها لا يمكـن أن تـصاغ في هـذه الجلـسة. ومـع ذلـك، فمـن المهـم إلى أقـصى حـد أن نضاعف الجهود لكي نحسم في أقصر وقت ممكن بعض القضايا التي تشكل خطرا واضحا وآنيا على الأمن في غرب أفريقيا.

وينبغي، على وجه الخصوص، أن نـستهدف التحقيـق الكامـل للتـسريح ونـزع الـسلاح وإعـادة الإدمـاج للمقـاتلين الـسابقين، ولا سيما الجنـود الأطفـال والمرتزقـة. وهنـاك أيـضا مسائل حرجة عابرة للحدود، وينبغي التصدي لها على سـبيل الاسـتعجال، مثـل الاتجـار غـير المـشروع بالأسـلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفـة وانتـشارها، والتعـاملات غـير القانونيـة في المـوارد المعدنيــة والطبيعيــة، وتهريــب المخــدرات، والاتجــار بالبــشر، وإعــادة اللاجــئين إلى أوطــانهم، وإعــادة تــوطين الأشخاص المشردين داخليا.

وتـسريع وتـيرة النمـو الاقتـصادي والتنميـة المـستدامة داخل مؤسسات الحكـم الـديمقراطي، يجـب أن يكـون الهـدف المركزي لغرب أفريقيا. وبعـد كـل هـذه الـسنوات مـن العمـل الـشاق والتـضحيات الباهظـة، يـتعين علـى المجتمـع العـالمي ألا يرضـى بـأي شـيء أقـل مـن الـسلام المـستدام والاسـتقرار والتنميـة. وإذا كتـب للـشراكة المتوخـاة في إطـار لجنـة بنـاء السلام أن تتبلور، فإن منطقة غرب أفريقيا المستقرة، بمواردهـا البشرية والمادية الغنيـة، ستنجح في بنـاء اقتـصاد عـصري قـادر على التنافس عالميا، وعلى تحسين مـستويات معيـشة سـكانها الـذين يقـدر عـددهم بنحـو ٢٥٠ مليـون نـسمة. وبـتمكين الجماعة الاقتصادية لدول غـرب أفريقيـا، فإننـا نجعلـها شـريكا يعول عليه في تحقيـق الـسلام وتوليـد الثـروة، بمـا يعـود بـالنفع لا على المنطقة فحسب بل أيضا على العالم أجمع.

ومــن حــسن الحـظ أن هنــاك بـصيص أمـل وسـط السحب التي تخيم على المنطقة، وهو التصميم الجلي لـشعوب غرب أفريقيا على بناء مجتمعات جديـدة ترتكـز علـى مبـادئ

المساءلة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذا التصميم يسيطر الآن على الساحة السياسية في المنطقة، ويمثل أفضل طريق إلى السلام والتقدم والازدهار في غرب أفريقيا. ومثال تنمية غانا تحت القيادة النموذجية لأحد القادة الديمقراطيين من الجيل الجديد، جون أجيكوم كوفيور، رئيس الجمهورية، يعد تجسيدا واضحا لهذا التطور الذي نرجو له أن يدوم.

أرحب بوجود الأمين العام، صاحب السعادة السيد كوفي عنان، في هذه الجلسة، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وتهنئة وفدكم على تنظيم هذه الجلسة المهمة، وأن أعرب عن سروري لرؤيتكم في سدة الرئاسة.

وبينما نظل منشغلين تماما بالأحداث الجارية في الشرق الأوسط، كما قلتم من قبل، فمما يسعدني أننا نلتقي هنا اليوم لإجراء هذا النقاش المهم بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا. واسمحوا لي أن أرحب بحرارة بالوزراء الذين انضموا إلينا، وكذلك بالأمين التنفيذي، ابن شامباس، للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وأود أيضا أن أرحب بممثلي الخاص لغرب أفريقيا، أحمد ولد عبد الله. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن امتناننا جميعا للإسهام المهم والدؤوب الذي قدمه حتى الآن.

ما زال الاستقرار السياسي والازدهار بعيدي المنال بالنسبة لمعظم بلدان غرب أفريقيا. ولا تزال المنطقة تعاني من جوانب نقص خطيرة وواسعة النطاق فيما يتعلق بالحكم. وهذا يمنعها من الاستفادة بمواردها الطبيعية الغنية وتحقيق إمكاناتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إننا جميعا نعرف جيدا الترابط الوثيق بين مختلف الصراعات في غرب أفريقيا، وقد تعلمنا من الدروس المريرة أننا نحتاج إلى نهج شمولي كامل لها. فالانفلات الأمني لا يحترم الحدود الوطنية. وغالبا ما تبدأ هذه الصراعات في بلد ما وسرعان ما تنتشر إلى جيرانه وتصبح مشكلة إقليمية.

وهنا أظن أننا ينبغي أن نهنئ زعماء غرب أفريقيا على رغبتهم في الانخراط في معالجة الصراعات في المنطقة، لأنه كانت هناك في الماضي نزعة إلى القول إننا لا نريد أن نتدخل؛ وهذا شأن داخلي يخص هذا البلد أو ذاك. ومن سوء الحظ أن هذه المشاكل، كما قلت، لا تبقى داخلية وقتا طويلا. فهي تخلق لاجئين وتنشر انعدام الاستقرار في المنطقة، وتزرع الخوف في نفوس المستثمرين. وبالتالي فإن ما يبدأ كمشكلة لبلد واحد يتحول بصورة أو بأخرى إلى مشكلة إقليمية، ويسعدني أن أرى البلدان تعمل على معالجتها.

وأعتقد أن من الأهمية البالغة أن نركز على إنهاء الصراعات في المنطقة لنتمكن من الاضطلاع بالمهام الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل أن يعم السلام وأن يدوم فإننا نسعى إلى تطوير مبادرات مفيدة في بناء السلام، بما في ذلك المصالحة وعمليات بناء الثقة، فضلا عن آليات تقوية سيادة القانون. وهذا جوهري لمساندة البلدان الضعيفة الخارجة من الصراع مثل سيراليون وليبريا وغينيا - بيساو.

مرات ومرات عانينا، في الاستجابة الدولية لحالات ما بعد الصراع، من نفس أوجه الضعف - قلة الأموال، وقلة التنسيق الدولي، والميل إلى المغادرة قبل الأوان. وهذا يمكن أن يعكس النتائج المحققة بشق الأنفس وأن يقوض المساعي الرامية إلى بناء دول ومجتمعات قوية.

لهذا قررت الدول الأعضاء أن تؤسس لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، التي عقدت أول اجتماع لها في حزيران/يونيه. ولتلك الأسباب كلها أنشأت الأمم المتحدة مكتب غرب أفريقيا، ومقره داكار، لتطوير استراتيجية

إقليمية. ذلك العمل ينطوي على جهود متواصلة لمنع الصراع، مثلما تجلى في الدعم الذي قدمته المنظمة لنيجيريا وكاميرون في التوصل إلى الاتفاق، في حزيران/يونيه، بشأن طرائق تنفيذ تسوية للخلاف المستمر منذ أربعة عقود على بكاسي.

ومن خلال وجود ثلاث بعثات للأمم المتحدة لحفظ السلام ومكتب واحد لبناء السلام في المنطقة دون الإقليمية، ما فتئت الأمم المتحدة تبرهن على التزامها بالجهود التي تستهدف وقف حلقة العنف التي أودت بأرواح كثيرة وألحقت دمارا كبيرا بالبنية التحتية. إننا ملتزمون بمواصلة العمل مع أعضاء المنطقة دون الإقليمية في رحلتهم إلى سلام مستدام – وبوسعكم أن تعتمدوا علينا في ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون غرب أفريقيا.

السيد أحمد ولد عبد الله (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على أخذكم زمام مبادرة تنظيم هذا الاجتماع، مما يشهد على الأهمية التي يوليها مجلس الأمن لمسائل السلام والأمن في غرب أفريقيا.

سأبدأ بملاحظتين.

الأولى، منطقة غرب أفريقيا منطقة في تحول: تحول سياسي من عصر نظم الحزب الواحد إلى عصر الديمقراطية التعددية، ولكنه أيضا تحول اقتصادي من اقتصادات تديرها الدولة إلى اقتصادات القطاع الخاص. كما أنه تحول ديموغرافي، وهذا يشكل مشكلة جديدة كبيرة. السكان شباب بصورة عامة. فمن بين السكان الـ ٢٧٠ مليون نسمة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، تقل أعمار ما يناهز ٦٠ في المائة منهم عن سن الثلاثين. وكثيرون من أولئك الشباب عاطلون عن العمل، وبدلا من أن يكونوا مصدرا للأمل فإنهم يشكلون تهديدا للاستقرار، وهذا خارج عن إرادتهم. وطيلة عقدين ظلت الحرب المصدر الأولي للعمل بالنسبة لهم.

الملاحظة الثانية، التروح غير الرسمي للشباب – ويطلق عليه التروح السري في بعض الأحيان – ما انفك يصبح تحديا سياسيا كبيرا لحكومات المنطقة دون الإقليمية وللمجتمع الدولي.

هذه تحديات جديدة. وقد أحرز الكثير من التقدم في غرب أفريقيا. وينبغي للمجلس أن يضاعف مساندته لتلك الجهود، لا سيما لتوطيد التقدم والعمل الوقائي في وجه التهديدات الجديدة.

بالنسبة إلى التهديد – وأود أن أشدد على هذه النقطة؛ إذ لا نقرأ عنها الكثير في الصحافة أو في التقارير – تحفل الحدود الشمالية والشرقية لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بالثغرات وتتسم بالضعف، شأنها شأن الحدود بين الدول. هاتان منطقتان مفتوحتان للتجارة المشروعة ولكنهما توفران أيضا مجالا آمنا للأنشطة الإجرامية مثل الاتجار بالأسلحة والمخدرات والموارد الطبيعية.

وفي المنطقة الجنوبية، بمحاذاة خليج غينيا، وكذلك في منطقة السهل، تنتشر جماعات دينية – المبشرون البروتستانتيون والإسلاميون. والخدمات الاجتماعية التي كانت في الماضي تؤديها الدولة تقدمها الآن هذه الجماعات – المراكز الصحية والمدارس والآبار، على سبيل المثال. والى جانب هاتين المجموعتين بدأت خدمات جماعات الإخوان المسلمين والكنائس المسيحية، خاصة الكاثوليكية، القديمة العهد والراسخة الجذور في المنطقة، تتضاءل باستمرار.

ثمة تهديد جديد آخر أود التنويه به هو تطور القرصنة في أعالي البحار.

وبصرف النظر عن كل هذه التحديات التي ينبغي مراقبتها، ظل تكامل منطقة غرب أفريقيا مستمرا في تحقيق التقدم. إن المنطقة دون الإقليمية أكثر تكاملا سياسيا واقتصاديا مما كانت في الماضي. وإن صوت الجماعة الاقتصادية ما فتئ يثبت نفسه بصورة متزايدة في إدارة الأزمات. وهنا ينبغي أن نشيد بفضل الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية، السيد ابن شمبص، الحاضر معنا اليوم. وينبغي أيضا الإشادة بفضل نيجيريا، التي أصبحت بصورة ملموسة الدولة التي لا غنى عنها للمنطقة دون الإقليمية. إن نيجيريا وغانا تسددان ٨٠ في المائة من ميزانية الجماعة الاقتصادية.

التزام الأمم المتحدة مقبول في غرب أفريقيا؛ وتشكل المنظمة عاملا يرحب به الناس على نطاق واسع. والبعثات في الميدان تتضمن مكتبي، مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والبعثات في سيراليون وليبريا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار. تلك البعثات تكاملية. وهي تجتمع بصورة دورية لتبادل المعلومات والخبرات وتصميم نهج متماسك متكامل. ذلك النهج، الذي يتسم بالفعالية على مستوى إدارة عمليات حفظ السلام، يمكن الأمم المتحدة من تشاطر مواردها البشرية والسوقية ومن التكلم بصوت واحد في إدارة الأزمات.

لقد أعرب مجلس الأمن في مناسبات عديدة عن تقديره لهذا التعاون بين البعثات وشجع عليه، مثلا في بيانيه الرئاسيين S/PRST/2004/7 الصادر في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ و S/PRST/2005/9 الصادر في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥. هذا الدعم من مجلس الأمن ثمين جدا لنا لتمكيننا من الاضطلاع بصورة أفضل بالولاية المعهود بها إلينا.

أعتقد أن ما يجري في أفريقيا هو تطور ينبغي النظر إليه فيما يتجاوز ذلك، وأعني التطور على مستوى الناس. ولتوضيح نقطتي جلبت معي شيئا لأبين كيف تحافظ منطقة غرب أفريقيا وشعوبها على الاتصالات، بما في ذلك مع مجلس الأمن. لقد جلبت معي جهاز راديو صغيرا كلفته أقل من دولار ييسر متابعة الأخبار على الموجة إف إم - وإنني لست بصدد الترويج لمحطة بي بي سي أو إذاعة فرنسا الدولية أو صوت أميركا، ولكن يمكن للمرء أن يستمع إلى نشرات الأخبار بواسطة الراديوات الصغيرة هذه.

أعتقد أنه ينبغي لكل عضو من أعضاء المجلس الحصول على جهاز من أجهزة الراديو هذه، حتى يفهم ما أريد قوله. فهي تكلف أقل من دولار للجهاز الواحد، لكنها تتيح للناس متابعة مستجدات الأخبار.

الناس إذن على اطلاع جيد وهم مرتبطون بعضهم ببعض. ولا نحتاج إلا إلى العودة إلى الوراء وتذكّر الحالة في أفريقيا عام ١٩٦٠، عندما كان الناس أميين ولا علم لهم بأي شيء، لنستوعب كيف أن الأمور قد تغيرت. فكل ما يقوم به المجلس يتابع عن كثب. وصار الناس أكثر ترابطا فيما بينهم، ليس في العواصم فحسب، بل في سائر أنحاء العالم. وبفضل هذه الروابط، أصبح الناس على اطلاع أفضل، وازداد سقف ما يطالبون به حكوماتهم والمجتمع الدولي. ومن خلال الإذاعة والتلفزيون، تتابَع مناقشاتكم هنا وتُفهم على نحو وثيق في المناطق الريفية، وحتى في أنأى القرى.

وبينما يدعم مجلس الأمن إدارة الصراعات وتسوية الأزمات، عليه إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية. فهي دول مستقرة تسير قدما على درب إرساء الديمقراطية، لكنها لا تزال هشة. ويجب تعزيز قدراتها المؤسسية، ومساعدة سكانها الضعفاء بالشكل المناسب.

وقبل أن أختتم بياني، أود التأكيد على أن العام المقبل عام انتخابات. والانتخابات ممارسة في الديمقراطية، لكنها تشكل فترة توتر كذلك. ومن المقرر تنظيم انتخابات في العام المقبل في بنن، وكوت ديفوار، ومالي، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون.

وخلاصة القول إن الأولويات التالية جديرة بالاهتمام: أولا، بطالة الشباب وتأثيرها على السلم والاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي. ثانيا، الهجرة السرية وتأثيرها المتزايد على الحكومات المحلية والعلاقات الدولية. ثالثا، التغيير الديمقراطي والسلمي لنظام الحكم بوصفه وسيلة لمنع الصراعات. كيف يمكننا ضمان الانتقال السلمي للسلطة والحيلولة دون وقوع الانقلابات، وأعمال العنف، والحروب الأهلية؟ رابعا، إن سرعة الانتقال إلى الحضر وتزايد انعدام الأمن يمثلان أولوية أيضا حيث أن ما بين ٣٨ و ٤٠ في المائة من سكان غرب أفريقيا يعيشون في العواصم. وأخيرا، بالرغم من اتفاقيات الجماعة الاقتصادية بشأن الموضوع، لا يزال من العسير صون حرية حركة السكان والسلع في غرب أفريقيا – لا سيما بسبب حواجز الطرق، وتعرض القطاع الخاص للتحرش بصورة دائمة. ويجب تشجيع القطاع الخاص في أفريقيا بوصفه سبيلا من سبل ضمان إحراز التقدم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ولد عبد الله على إحاطته الإعلامية وهداياه الفكرية القيمة.

أعطي الكلمة لسعادة السيد محمد بن شمبس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

السيد بن شمبس (تكلم بالانكليزية): إنه بالطبع لمن دواعي سروري أن أراكم، سيدي، تترأسون هذه الهيئة، وإني أعتبر دعوتي للمشاركة اليوم في هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن تعزيز السلم في غرب أفريقيا تشريفا عظيما. وبلدكم، غانا، قطب من أقطاب الديمقراطية، والاستقرار، والنمو في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وظل في طليعة الدول الساعية إلى ضمان السلم، والاستقرار في غرب أفريقيا. لقد أثمرت جهودنا الجماعية مكاسب إيجابية، حيث أن السلم والأوضاع الطبيعية بدأت ترجع بشكل تدريجي إلى منطقة غرب أفريقيا. ونحن نشيد بكم على هذه المبادرة الرائعة.

أود الإعراب عن تقديري للأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن والأمين العام، السيد كوفي عنان، على تضامنهم ودعمهم الكبير لتيسير جهود استتباب السلم في بلدان غرب أفريقيا الممزقة بالحروب والمنكوبة بالصراعات. لقد كانت الأمم المتحدة شريكنا في سيراليون، وليبريا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وهي شريكنا حاليا في كوت ديفوار. والأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية المناطة بها ولاية ضمان السلم والأمن في العالم، تضطلع بدورها المناسب في العملية السلمية في غرب أفريقيا.

وأود إبداء بعض الملاحظات العامة في مستهل بياني. تشكل الصراعات في غرب أفريقيا تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين، وتستلزم اهتماما وأولوية عالميين. إن أزمة الشباب في غرب أفريقيا، التي نتجت في جزء منها عن الصراعات الممتدة والحالة الاقتصادية المتردية، تحمل في طياتها بذور الانفجار في غرب أفريقيا، وتشكل للبلدان الغربية في أوروبا وأمريكا الشمالية تحديات خطيرة فيما يتعلق بالهجرة.

إن الاستثمار في استتباب السلم وتعزيزه أسهل وأقل تكلفة من احتواء الصراعات وتسويتها. فتعزيز السلام استجابة ذات طبيعة استباقية وليست رد فعل على ما يتعرض له السلم من تهديدات.

كما قلت سابقا، كانت الأمم المتحدة شريكا أساسيا للعملية السلمية في غرب أفريقيا. واتخذت الأمم المتحدة مبادرة جريئة بإنشاء لجنة بناء السلام لدعم البلدان الخارجة من الحرب وفي مرحلة بناء السلام والإنعاش الوطني. كما لاحظ الأمين العام بشكل صائب، صُممت لجنة بناء السلام لملء فجوة كبيرة في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام، ويفترض فيها مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من الحرب إلى السلم، وتعزيز الاستقرار، والديمقراطية، والتنمية. هذا عمل يستحق كل الثناء. في

الفترة من تموز/يوليه عام ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيه عام ٢٠٠٥، تذهب التقديرات إلى أن الأمم المتحدة أنفقت حوالي ٤,٥ بليون دولار على عمليات حفظ السلام. وذلك الاتفاق لم يكن يجدي بدون دعم قوي من ناحية توطيد السلم بعد انتهاء الصراع. والسبب في ذلك أنه من الممكن أن نعود القهقرى ما لم تتخذ خطوات عاجلة للرفع من مستوى ما يقوم به المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، من مبادرات وأنشطة لبناء السلام لصالح شعوب وحكومات البلدان الخارجة من الصراعات.

يجب تعزيز القوى المناصرة للسلام، وإعادة بناء المؤسسات، والبنى التحتية، والمرافق. لا يزال السلام بالغ الهشاشة في العديد من البلدان الخارجة من الصراعات في غرب أفريقيا، حيث ساعدتنا الأمم المتحدة على تسهيل جهود استتباب السلم. كما يتعرض السلم لأخطار جديدة في بعض البلدان التي كانت حتى الآن مستقرة نسبيا، مثل غينيا وغينيا - بيساو. وفي ليبريا، على سبيل المثال، رغم أنها شكلت حكومة ديمقراطية جديدة برئاسة أول رئيسة منتخبة في أفريقيا، فخامة السيدة إلين سورليف جونسون، في ١٦ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦، فإن البلد يحتاج إلى دعم هائل لوضعه على طريق السلم الذي لا رجعة فيه.

ويشمل تعزيز السلام في بلدان غرب أفريقيا العناصر الأربعة الرئيسية التالية: إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية، بما فيها الجهاز القضائي، والبرلمان، والخدمة المدنية؛ وإصلاح قطاع الأمن لتشكيل قوات أمن فعالة ووطنية فعلا، ومجهزة تجهيزا جيدا، ويمكنها حماية الأرواح والممتلكات بصورة لائقة؛ ودعم قدرات الحكومة الاقتصادية لإعادة بناء البنى التحتية المدمرة وتقديم الخدمات الاجتماعية للسكان، وتنمية القطاع الخاص لإيجاد مناصب عمل وفرصا اقتصادية للجيش العرمرم من الناس العاطلين، لا سيما الشباب.

ويمكن للمجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، تقديم المساعدة بسبل شتى في عملية تعزيز السلم في البلدان الخارجة من الحرب. وتتضمن هذه السبل وضع برامج لدعم الميزانية. ففي معظم الحالات، لا يتوفر لدى البلدان الخارجة من الصراعات الأساس المالي لتحصيل الإيرادات الضرورية للوفاء بالتزاماتها المالية. وتعتمد كثيرا على المساعدة والدعم الخارجيين لاستكمال ميزانياتها. وهذه وسيلة رئيسية يمكن للمجتمع الدولي من خلالها تسهيل استقرار الحكومة الجديدة ووضعها على طريق التقدم الدائم.

ويتمثل السبيل الثاني في تيسير المشروع، وخاصة إعادة إعمار الهياكل الأساسية. وفي العديد من البلدان الخارجة من الصراعات في غرب أفريقيا، نجد أن هياكل الخدمات الاجتماعية الأساسية - كالكهرباء والماء والطرق وما إلى ذلك - إما انهارت خلال الحرب أو أنها تعمل بصورة لا تكاد تذكر. وتشكل إعادة إعمار تلك المرافق تحديا كبيرا للحكومات الجديدة في البلدان الخارجة من الصراعات وليبريا وسيراليون خير مثال على ذلك.

والسبيل الثالث هو تعزيز القدرات المؤسسية. وأضحت المؤسسات الرئيسية التي لها أهمية مركزية لفعالية الحكم إما ضعيفة أو أنها لا تعمل بالفعل في العديد من البلدان الخارجة من الصراعات. وتشمل تلك المؤسسات الجهاز القضائي والخدمات المدنية والبرلمان وقوات الأمن. وهي بحاجة إلى تعزيز القدرات البشرية وتوفير المرافق المؤسسية والموارد المطلوبة. فعلى سبيل المثال، يشكل تنظيم الانتخابات تحديا عسيرا للبلدان الخارجة من الصراعات؛ وكذلك المحافظة على القانون والنظام. ويمكن للمجتمع الدولي استهداف قطاعات الحكم الاستراتيجية تلك من أجل دعم القدرات.

ويتمثل السبيل الرابع في وضع السياسات. وعادة ما يفتقر العديد من البلدان الخارجة من الصراعات إلى

القـدرة علـى وضـع الـسياسات، ولا سـيما فيمـا يتعلـق بالاقتصاد. ويعزى السبب إلى أن الصراعات غالبا ما تفضي إلى هروب القدرات البشرية من مناطق الصراع إلى أرجاء شتى في العالم، وخاصة أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي سبيل تعزيز القدرات المحلية في مجال وضع السياسات الاقتصادية، يمكن للمجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة أن يقدم المساعدة في تعبئة الموارد البشرية في الشتات في كل بلد خارج من صراع بغية مساعدته في الميدان الاقتصادي. فليبريا مثلا تمتلك موارد بشرية هائلة في أمريكا الشمالية يمكن تسخيرها فعلا بطريقة منتظمة لوضع السياسات وتحديد الأولويات في ذلك البلد.

ولا بد أن تكون هناك مساءلة مشتركة من قبل المجتمع الدولي الذي يساعد البلد الخارج من الصراع والبلد نفسه على السواء. ويجب أن يتبع البلد نظاما يتسم بالشفافية والمساءلة ومراعاة أصول الإجراءات القانونية الواجبة. وبينما ينبغي ألا تُفرض شروط على البلدان، فمن المهم استخدام الموارد الدولية المعبأة من أجل تحقيق التنمية بطريقة حصيفة بينما يحسِّن البلد قدراته على إنتاج موارده داخليا.

ويمثل تشكيل لجنة بناء السلام تطورا إيجابيا. وأفريقيا التي توجد فيها ثمان من أصل ١٧ عملية عالمية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٦، ينبغي أن تكون مؤهلة لمشروع اللجنة الرائد. وينبغي أن تصبح منطقة غرب أفريقيا التي كانت بؤرة للصراع والحرب في القارة، مستفيدا طبيعيا من عمل اللجنة.

بيد أن لجنة بناء السلام قد لا تستطيع تناول مشاكل بلدان عديدة في الأعوام القليلة الأولى من عملها. ولكن تحدي توطيد السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات أمر ملح ويتطلب خيارات واستراتيجيات متعددة لمساعدة البلدان. وقد تتضمن تلك الخيارات ما يلي.

الخيار الأول هو الدعم المتواصل الذي تقدمه مختلف وكالات الأمم المتحدة لمبادرات توطيد السلام في غرب أفريقيا. ويمكن أن يصبح مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا نقطة اتصال للجهود المنسقة الرامية إلى توطيد السلام التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة. ونحن في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نعمل بالفعل بتعاون وثيق جدا مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا؛ ونتعاون تعاونا وثيقا مع السيد ولد عبد الله وزملائه في داكار.

ويتمثل الخيار الثاني في تقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مبادراتها الرامية إلى توطيد السلام في المنطقة دون الإقليمية. وتضطلع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمبادرات شتى لبناء السلام وتوطيد السلام في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، بما في ذلك تعجيل تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وبرامج التكامل الإقليمي مما سيحسن من قدرة هيئات الإدارة الانتخابية ويسهل إنشاء مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ويعزز قدرتها على حماية حقوق الإنسان والتصدي للتحديات الإنسانية التي تنطوي عليها إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراعات. وأنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صندوقا للسلام من أجل مساعدة البلدان على إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

ووجود مبادرة استباقية تتألف من توطيد السلام وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع يمثل خطوة ملحة لمنع رد الفعل السلبي الناجم عن الصراع في البلدان الخارجة من الصراعات. ويشكل ذلك أيضا تدبيرا فعالا لمنع حدوث الصراعات. ومن الأسهل والأرخص الاستثمار في السلام بدلا من الاستثمار في تسوية الصراعات. وستحقق مبادرة الأمم المتحدة هذه مكاسب أكبر للسلام عما يحققه نشر قوات لاحتواء الصراعات والحروب. وتؤيد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هذا النهج الجديد الذي

تعتمده الأمم المتحدة وتأمل أن تحقق منطقة غرب أفريقيا، التي كانت نقطة ساخنة من نقاط الصراع في العالم، استفادة كبيرة منه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ابن شمبس على تعليقاته الكريمة بشأن التنمية، ومواقف غانا ومبادراتها.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر كل المتكلمين بوجوب حصر بياناتهم في مدة لا تتجاوز أربع دقائق لكي يتمكن المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تتفضل بتعميم النص المكتوب والإدلاء بنص موجز عند التكلم في القاعة.

الآن أعطي الكلمة لمعالي الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر.

الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني (قطر): في البداية، أود التنويه بوجود اثنين من أبناء غرب أفريقيا بيننا، وتحديدا غانا، يضطلعان بمسؤولية رئاسة هيئتين رئيسيتين من هيئات هذه المنظمة، وهما الأمين العام ورئيس مجلس الأمن، ويتحلى كلاهما بالشجاعة والطاقة والحيوية والالتزام والقيادة في أداء المسؤوليات الكبيرة المناطة بهما.

إن الموضوع المعروض أمامنا اليوم يتركز على منطقة غرب أفريقيا الحيوية في سعيها إلى توطيد السلام. ومن الجدير بالذكر أن هناك وجه شبه كبير بين المنطقة التي أنتمي إليها وغرب أفريقيا. والقاسم المشترك في هذا الخصوص هو أنهما غنيتان بالموارد البشرية والطبيعية، ولكن الصراع استنزف تلك الموارد وحرم كلتا المنطقتين من السلام والاستقرار اللازمين لكي يستفيد شعباهما من ثرواتهما.

لقد عانت شعوب غرب أفريقيا وحكوماتها كثيرا على مر السنين من الموت والدمار والصعوبات الاقتصادية ونزوح المدنيين واللاجئين. ومما يبعث على الاطمئنان والارتياح أن منطقة غرب أفريقيا الحيوية تشهد الآن عودة بزوغ الأمل والاستقرار.

إن منطقة غرب أفريقيا أصبحت لأول مرة أقرب ما تكون إلى توطيد السلام الإقليمي: ويعود هذا الإنجاز، إلى حد كبير، للإرادة والالتزام السياسيين على المستوى الوطني، وللدعم المقدم من المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وللجهود الناجحة التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة، وهو مواطن من غرب أفريقيا. وبالمثل، فإن قمة منظمة المؤتمر الإسلامي المزمع عقدها في السنغال عام ٢٠٠٩ ستقدم لنا فرصة أخرى لتعزيز الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية في هذا المجال.

ومن الضروري بمكان أن يقدم المجتمع الدولي الدعم إلى حكومات سيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار وليبريا في عمليات انتقالها من حالة الحرب وتهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام فيها. ويسرنا أن نشير إلى تحقيق تقدم كبير من الناحيتين السياسية والدستورية. وإننا نشيد بشعب وقيادات غرب أفريقيا على ذلك.

ومع ذلك، فإن الحرص والنجاح في مجالي السياسة والحكومات لا يؤديان، بحد ذاتهما، إلى توطيد السلام والاستقرار والأمن. بل إن استمرارية السلام تستلزم توطيده. وعندما تتم كتابة تاريخ هذه المرحلة التي تمر بها منطقة غرب أفريقيا، سيسجل الملايين الذين قضوا والآلاف الذين نزحوا والمئات من البنى التحتية والممتلكات التي تضررت. ويتوجب على أهل أفريقيا الغربية، إلى جانب المجتمع الدولي، أن يفتحوا صفحات جديدة للاستقرار والانتعاش. ومن الضروري أن تسعى دول غرب أفريقيا إلى إعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي. وهذا هو جوهر توطيد السلام. إن الطريق إلى السلام في غرب أفريقيا سيكون طويلا ومحفوفا

بالمخاطر في حال كان من السهل انعدام الاستقرار. ولهذا يجب إيلاء أقصى درجات العناية للأبعاد الاجتماعية – الاقتصادية للسلام كيما يتم منع حدوث العنف من جديد واستمرار انعدام الاستقرار.

إن توطيد السلام يتطلب نهجا خلاقا من جانب المجتمع الدولي. ونعتقد أن هناك متطلبات أساسية تمهِّد الطريق لتوطيد سلام مستمر: إطارات مؤسساتية جديدة حفزا للسياسة الوطنية، وعلى وجه الخصوص، البنى التحتية الاجتماعية والمؤسساتية التي ترسخ إحساسا بالانتماء والمسؤولية على مستوى الأسرة والمجتمع والبلد؛ إجراء استعراض لتنمية الموارد البشرية ضمن بلدان غرب أفريقيا يأخذ بعين الاعتبار الدور المركزي للأسر في تعزيز الاندماج الاجتماعي ويعالج مواضيع البطالة بين الشباب وهجرة العقول واستضافة اللاجئين في الدول المجاورة وتدفق اللاجئين؛ نظرة خلاقة إلى إعادة الإعمار في المجال التعليمي يتم تضمينها في الاستراتيجيات الوطنية لبناء الدول؛ وأيضا خلق آلية للاستفادة من مبادرات السلام ودعم الأنشطة الإقليمية وتعزيز التنسيق فيما بينها والآليات الدولية لبناء السلام، وتكوين شراكة بين لجنة بناء السلام وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام على قدر من الأهمية.

إن أفريقيا الجنوبية، وجميع النجاحات المعاصرة التي أحرزتها، بحاجة إلى دعم مالي كبير من المجتمع الدولي ككل، وعلى وجه الخصوص من مجتمع المانحين. وليس كافيا تخصيص أموال في مجالات الحكم وسيادة القانون وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل إن توطيد السلام يتطلب حشد الموارد في قطاعات اجتماعية محددة مثل الصحة والتعليم والرفاه. وهذه هي القطاعات الاجتماعية التي – إن تم تجديد مواردها بالوسائل المالية الكافية – ستعالج مشاكل الأطفال المجندين والمعاقين والأيتام واللاجئين. إن معالجة احتياجات هذه الفئات الاجتماعية من الأولويات الاستراتيجية لحكومات غرب أفريقيا. ويترتب على الدول المتقدمة النمو في عصر الترابط والعولمة، التزام أخلاقي بالمساعدة في هذا المسعى.

تبيِّن هذه المناقشة المفتوحة الوزارية مجددا ضرورة أن يقرّ مجلس الأمن بكون التعليم أداة متأصلة في تعزيز وتوطيد السلام والأمن والاستقرار. وقد حان الوقت لكي يكون التعليم جزءا لا يتجزأ من استراتيجية تحقيق السلام والأمن وأن يساعد في تحول المجتمعات من الحرب إلى السلم.

إننا نأمل ونتوقع أن تشهد منطقة غرب أفريقيا، في السنين القادمة بزوغ شمس إمكانيات جديدة وآفاق زاهرة لأبنائها. إن لدولة قطر علاقات موسَّعة مع بلدان غرب أفريقيا، وستقوم بتعزيز روابطها الاقتصادية والسياسية والثقافية من أجل أن تساهم في توطيد السلام في تلك المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر صاحب المعالي الشيخ آل – ثاني على تعليقاته الكريمة الموجهة إلى الأمين العام وإليّ.

باسم مجلس الأمن، أرحب ترحيبا حارا بصاحب المعالي السيد يوسف باكايوكو، وزير خارجية كوت ديفوار، وأعطيه الكلمة.

السيد باكايوكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئتكم يا سيدي على مبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن، الذي يترأسه بلدكم غانا خلال شهر آب/أغسطس، وذلك في موضوع أرى توقيته جيدا للغاية، وهو توطيد دعائم السلام في غرب أفريقيا. وأشكركم على توجيه الدعوة إلى كوت ديفوار، من خلالي، للمشاركة في هذه المناقشة.

وأود أن أهنئ الوفد الفرنسي على أدائه الرائع خلال رئاسته للمجلس في شهر تموز/يوليه. كما أرحب بوجود وزراء الخارجية وغيرهم من الشخصيات الهامة، ومنها السيد

ابـن شـامباس، الأمـين التنفيـذي للجماعـة الاقتـصادية لـدول غرب أفريقيا.

وأنقـل إلى الأمـين العـام، الـسيد كـوفي عنـان، امتنـان وفدي لكل ما يفعله مـن أجـل إحـلال الـسلام والاسـتقرار في غرب أفريقيا.

إن مناقـشة اليـوم بالغـة الأهميـة لبلـدي الـذي يحـاول، كما يدرك المجلس، بمساعدة من المجتمع الدولي وبصفة خاصـة من الأمـم المتحـدة ومجلـس الأمـن، الخـروج مـن أزمـة سياسـية وعـسكرية خطـيرة، تمتـد آثارهـا المـدمرة إلى منطقــة غــرب أفريقيـا دون الإقليميـة برمتـها. كمـا أنهـا تـأتي في أوانهـا أيـضا بالنـسبة لعـدد مـن دول هـذه المنطقـة دون الإقليميــة الــتي خرجـت مـؤخرا مـن أزمـات طويلـة كانـت لهـا آثـار متعـددة. لذلك فإن هذه المبادرة جديرة بالثناء وتشهد مـن جديـد علـى روح التضامن التي تبـديها دائمـا غانـا ورئيـسها فخامـة الـسيد جـون كوفـور في الأمـور المتعلقـة بالـسلام والتنميـة في أفريقيـا بصفة عامة، وفي منطقتنا بصفة خاصة.

يتـسم الموضـوع المطـروح أمـام المجلـس اليـوم بأهميـة مزدوجـة كمـا قلـت، أولا لأنــه يتعلـق بتوطيــد الــسلام في منطقتنـا دون الإقليميـة، ومـن ثم يتعلـق بمستقبلنا. والواقـع أنـه بـالنظر إلى التحـديات المختلفـة الماثلـة في بدايـة القـرن الحـادي والعشرين، من قبيل العولمة والتغييرات التكنولوجيـة، وهـي في حـد ذاتهـا مـدعاة لمخـاوف خطـيرة بـشأن مـستقبل البـشرية؛ تساور الشعوب الأفريقية عامة وشعوب غرب أفريقيـا خاصـة مشاعر بالهشاشة في مواجهـة صـراعات خطـيرة أو أجـواء مـن عدم الاستقرار.

وهكـذا يتوجـه النـاس في هـذه الآونـة المثـيرة للارتبـاك بأبصار ملؤها القلق ولو أنها أيضا مليئة بالأمـل، صـوب الأمـم المتحـدة. ولهـذه التوقعـات مـا يبررهـا تمامـا لأن بلـدان غـرب أفريقيـا الـتي تحـررت في الآونـة الأخـيرة مـن الـصراع المـسلح تحـاول في هــذه اللحظــة بالــذات أن ترســخ الــسلام الــذي استعادته. وتجتهد البلدان الأخرى كبلدي في العمل مـن أجـل اجتيـاز العوائـق الـتي مـا زالـت تواجههـا علـى طريـق الـسلام والمصالحة الدائمين الذي لا رجعة فيه.

وممـا يعطـيني سـببا للأمـل انعقـاد هـذه الجلـسة لمجلـس الأمن، وهـو جهـاز الأمـم المتحـدة الذي يتخذ القـرارات ويقـوم بإجراءات عملية. وأتجاسر على الاعتقـاد بـأن المجلـس سـيتفهم بـشكل أفـضل الحقـائق الواقعـة في المنطقـة ولـن يـدخر وسـعا لمواصلـة مـد يـد المساعدة لبلـدان غـرب أفريقيـا في سـعيها إلى الهــدوء، وهــو شــرط لا غــنى عنــه للتنميــة الاقتــصادية والاجتماعية في هذه المنطقة دون الإقليمية.

وللموضـوع الـذي نناقـشه اليـوم كـذلك أهميـة لأنـه يـضع أيـدينا علـى جـوهر علّـة وجـود الأمـم المتحـدة. فقـد أنشأت شعوب الأمـم المتحـدة هـذه المؤسـسة العظيمـة لجملـة أمور منها إنقاذ الأجيـال المتتاليـة مـن ويـلات الحـرب، وتعزيـز التقدم الاجتماعي، والنهوض بمستويات المعيشة في أجـواء مـن الحرية أرحب.

إن مهمـة الأمـم المتحـدة هـي تعزيـز الـسلام والتنميـة وحقـوق الإنـسان، وكلـها أمـور تـؤدي إلى تكـريس الـسلام وما زالـت بعيـدة عـن أن تـصبح حقيقـة في أفريقيـا بوجـه عـام وفي غرب أفريقيا بوجه خاص.

ويشهد اجتماعنا اليوم على إرادة وتصميم حكوماتنـا علـى العمـل مـن أجـل الـسلام والحكـم الرشـيد والتنميـة في منطقتنا دون الإقليمية، مع الـدعم المستمر مـن جانـب المجتمـع الدولي والأمم المتحدة. وهذا هو السبب الذي من أجله يحدو وفدي الأمل مثلما يحدو المشاركين الآخرين، في أن تـتمخض هذه المناقشات عـن الإيـضاح الـذي نحتـاج إليـه لكـي نتعـرف على علامات العصر، ونفسر الحقـائق المعقـدة لغـرب أفريقيـا، وكذلك نتوقع أن تفضي استنتاجات هذه المناقشات إلى اتخاذ

تدابير ملموسة دائمة، وذات توجه إلى التعايش السلمي بين سكان منطقتنا دون الإقليمية.

وتدعونا هذه المناقشة، حسبما أراه، إلى أن يكون لدينا مفهوم شامل للسلام. فالسلام الذي نحاول تكريسه لا يمكن له أن يكون دائما إلا إذا عملنا من أجل استراتيجية لخفض التوتر والفقر، واستراتيجية، في الوقت ذاته، لدعم الديمقراطية والحكم الرشيد. ولا يمكن ضمان السلام إلا إذا سُويت الخلافات سلميا، ومُنعت الصراعات، في إطار من احترام حقوق الإنسان. يجب علينا ألا نستعد بعد الآن للحرب أو لشن الحرب من أجل بلوغ السلام، بل علينا أن ندعم السلام من أجل منع الحرب، وذلك بأوسع ما تعنيه تلك الكلمة.

ويبدو أن منطقة غرب أفريقيا قد فقدت هدوءها الأسطوري. فقد أصبحت مسرحا لصراعات كثيرة. وفي داخل دول معينة أسيء فهم وعلاج الخلافات العرقية والاختلافات السياسية وتضارب المصالح فتدهورت الأمور إلى أن أصبحت مجابهات وحربا أهلية. وعلى نفس المنوال، تفرق الصراعات بين بلدان الجوار الشقيقة وتقطع الوشائج بينها بسبب خلافات الحدود التي كانت في معظمها راجعة إلى عدم الامتثال بالمبدأ المقدس الداعي إلى عدم انتهاك الحدود الموروثة من العصر الاستعماري، على حسب ما ينص عليه ميثاق الاتحاد الأفريقي.

إن منطقتنا دون الإقليمية في حاجة إلى السلام. وهي تواجه، مثلها في ذلك مثل القارة بأجمعها، آفات وعللا متعددة، وهي لا تقدر على الدخول في حروب بين شعوبها، بل وأدهى من ذلك بين مواطني نفس البلد، لا طائل من ورائها ومكلفة أيضا. ولكي يصبح السلام حقيقة، يجب أن يصبح الحوار والتفاعل والتسامح واحترام الفرد البشري واحترام الحياة والبحث الدؤوب عن الوسائل المستندة إلى توافق الآراء لمعالجة المصالح التي تبدو متناقضة، كلها ينبغي أن تصبح مرة أخرى قيما أساسية للسكان وللحكم في هذه المنطقة دون الإقليمية.

زد على هذا، من الأهمية بمكان أن يُنظر إلى العدل في دولنا كمثل أعلى للمسؤولية والإنصاف تدعو الحاجة إليه لحماية المواطن العادي في ممارسته لأنشطته، وكذلك لمنع انتهاكات هذه الحقوق وإنزال العقاب بسببها عليه. إن العدالة، التي يدعمها المواطنون هي العدالة التي تأخذ في اعتبارها حقوق المتهم ومصالح الضحية وصالح المجتمع العام. وعلى دولنا أن تعمل من أجل إرساء هذا النوع من العدالة في بلداننا.

ورغما عن هذا، فإنني أعتقد أن العدالة التي تُطبق قبل أوانها في إطار ما بعد الصراع قد تقوض دعائم سلام ما زال هشا وتسيء إلى الثقة التي لم تتوطد بعد بين الأعداء السابقين. ومن جانب آخر، إن العدالة المتأخرة يمكن أن تمنع مجتمعا من أن يطوي صفحة الماضي ويُقدم على عصر جديد وذلك بالكشف عن الحقيقة الذي يستهدف تحقيق المصالحة بين القلوب والعقول.

ومن أجل تحقيق السلام، تتوقع منطقتنا دون الإقليمية أيضا من الشركاء الدوليين أن يقدموا لنا العون الدائم الذي يمكن أن يقوي إمكانياتنا للتدخل ولإتاحة الآليات اللازمة لحل المشاكل القائمة. وهي تتوقع أيضا الدعم البنّاء للعمليات والجهود المبذولة من أجل الديمقراطية لإقامة حكم القانون كضمانات للسلام والاستقرار. وكما أن السلام والأمن الدوليين هما من مسؤوليات الأمم المتحدة بموجب الميثاق، كذلك يجب أن يكون منع نشوب الصراعات في منطقتنا دون الإقليمية من المسؤوليات الرئيسية للمنظمات الإقليمية وما دون الإقليمية.

وفي مجال توطيد السلام في غرب أفريقيا، يجب إيلاء الاهتمام لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها على نحو غير مشروع في دولنا. وهذا هو أحد مصادر الانشغال في المنطقة دون الإقليمية. وتقول الإحصاءات إن ٩٠ في المائة من ضحايا تلك الأسلحة هم من المدنيين وأن ٨٠ في المائة هم من النساء والأطفال. كما أن توطيد السلام يعني إنماء ثقافة السلام بين شعوبنا.

ولا يمكن لتوطيد السلام أن يتحقق بمجرد معالجة المشاكل السياسية والعسكرية. يجب النظر إليه أيضا من خلال الأعمال التي تفيد التنمية الاقتصادية، وذلك مثلما أكد مجلس الأمن عقب اجتماع رؤساء الدول والحكومات في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، لأن السلام والأمن الدوليين لا يعنيان مجرد انعدام الحرب والصراع المسلح. إن التهديدات الأخرى غير العسكرية للسلام والأمن تنبع من عدم الاستقرار ذي الطبيعة الاقتصادية.

وما زال الفقر يتهدد السلام والأمن. وهذا ينطبق بوجه خاص على غرب أفريقيا حيث تعاني غالبية الدول أيضا من العبء الفادح للدين والقيود التي فرضتها سياسات التعديلات الهيكلية، واستنفاد الاستثمارات والمعونة الإنمائية الرسمية، وهذا راجع إلى الصراعات المتكررة التي دمرت اقتصادات المنطقة دون الإقليمية.

ومن عواقب تلك القيود البطالة وخاصة البطالة بين الشباب. ونظرا لأنهم لا عمل لهم، يمكن بسهولة أن يصبحوا احتياطيا يقدم الجنود الأطفال، والمليشيات في حالة حدوث صراع. هذه الحالات توفر التربة الخصبة للإحباط والمعارضة والعنف. ولا شك في أن كل هذه المسائل هي مصدر لعدم الاستقرار.

ولا تزال قلة التنمية مصدر تحدٍ علينا مواجهته وفي إمكاننا مواجهته. إن الاستقرار في منطقتنا دون الإقليمية ونمو بلداننا يتوقف على هذا.

ولذا، أود في الختام، أن أعيد التأكيد على أن السلام والرفاهية يجب السعي إليهما معا، وبنفس الإيمان وروح الأولوية مثل السعي وراء الاستقرار السياسي، ويجب دعمهما بالتنمية الاقتصادية وحكم القانون، مع التأكيد الخاص الذي يوجه إلى احترام حقوق الإنسان.

علينا أن نبلغ هذا الهدف المشترك معا، ألا وهو تعزيز الديمقراطية، والمشاركة في الديمقراطية والتنمية لكي نوطد السلام، في آخر الأمر، في منطقتنا دون الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر سعادة السيد باكايوكو على تعليقاته الكريمة على عمل الرئيس الغاني كوفور.

أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا. وباسم مجلس الأمن، أرحب بحرارة بسعادة السيد محمد لامين توري، وكيل وزارة الخارجية والمسؤول عن الشؤون الخارجية.

السيد توري (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أعرب عن أسف معالي السيد مامادي كونتي، وزير الدولة ووزير الخارجية والتعاون الدولي الذي حالت ظروف خارجة عن إرادته دون الحضور. لذا كلفني بإزجاء تحياته وأطيب تمنياته لنا بالنجاح.

سيدي الرئيس، أود أيضا أن أهنئكم بجودة العمل الذي تضطلعون به في المجلس منذ أن تقلد بلدكم الرئاسة، وأن أؤكد لكم على تعاوننا الكامل.

ويسرني أن أعرب أيضا عن تقديرنا الكامل للوفد الفرنسي على الطريقة التي أدار بها عمل المجلس في الشهر الماضي.

إن مبادرتكم الهامة، سيدي، بدعوتنا إلى نيويورك للمناقشة وتبادل الآراء بشأن المسألة الدولية الهامة المتمثلة في توطيد السلام في غرب أفريقيا، وكذلك بشأن جهود

الحكومات لمنع نشوب الصراعات وإدارتها، لتدلل بوضوح على تصميم المجلس على زيادة مشاركته في إيجاد تسوية نهائية للصراعات في المنطقة دون الإقليمية.

ويرحب وفد بلدي بهذه المبادرة ويلاحظ بأن بؤر التوتر الملتهبة في غرب أفريقيا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية تسبب في استمرارها، من بين أمور أخرى، الافتقار إلى إطار مناسب لتوطيد السلام، يقوم على أساس عناصر مثل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة هيكلة قوات الأمن، والتنفيذ الفعال لبرامج المصالحة الوطنية، وترشيد الحكم الوطني والدولي، واعتماد وتنفيذ خطط التنمية، وإيجاد تسوية نهائية للمشاكل العابرة للحدود.

ولذلك، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المدركة لدورها الرائد، عاكفة على البحث عن الحلول الدائمة لمسائل السلام والأمن والتنمية. ويتجلى ذلك بوضوح في الاجتماعات التقنية ومؤتمرات القمة التي تعقد في المنطقة دون الإقليمية.

ومع ترحيبنا بالنجاحات التي تحققت في سيراليون وليبريا وغينيا - بيساو، لا بد لنا من أن نشير إلى أن التوازن في هذه البلدان ما زال هشا ومدعاة للقلق. وفي كوت ديفوار نشهد تطورات مشجعة بشكل عام، ولكن عملية السلام تدخل الآن مرحلة حاسمة مع اقتراب الانتخابات المقبلة وتسوية المسائل الحساسة ذات الصلة.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد على أنه على الرغم من استعداد وتصميم قادة منطقتنا دون الإقليمية، فإن أهدافنا لا يمكن تحقيقها إلا إذا قام المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الأمم المتحدة والمانحون، بالاستماع إلى شواغلنا ومناشداتنا المتعلقة بإيجاد حل دائم للصراعات التي تقوض بلداننا. ومن المهم أيضا تشجيع المشاركة الفعالة من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، فهي تؤدي دورا هاما في منع نشوب الصراعات في غرب أفريقيا وفي تسويتها وتوطيد السلام. وبالتالي، فإن الأعمال الرائعة التي قامت بها، من بين آخرين، شبكة غرب أفريقيا من أجل السلام، وشبكة نساء نهر مانو من أجل السلام، والشركاء التقليديون، تستحق منا التهنئة والدعم الفعال.

ولا يسعني إلا أن أذكر الدور الذي أداه بلدي، جمهورية غينيا، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية في منع نشوب الصراعات وصون وتعزيز السلام في غرب أفريقيا، وخصوصا في حوض نهر مانو، وذلك بالرغم من الظروف الوطنية الصعبة. ولا تعتبر جمهورية غينيا بلدا خارجا من الصراع، ولكنها عانت إلى حد كبير من آثار المشاكل التي تعرضت لها أربعة من بين ستة بلدان لها حدود مشتركة مع بلدنا، بما في ذلك وجود عدد كبير من اللاجئين، والتدهور البيئي، وتدهور الأبنية الاجتماعية، وزعزعة الأمن، وانتشار الأمراض وغير ذلك.

ويجب أن يُلاحظ أيضا أنه في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى نهاية ٢٠٠١، لم تؤد هجمات المتمردين إلى الخسائر في الأرواح والممتلكات فحسب، بل أيضا إلى نزوح مئات الآلاف من السكان في كل أنحاء ترابنا الوطني. وكل ذلك كان له آثار سلبية على برامج التنمية الوطنية، كما أنه أدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى مدى ١٦ عاما، لم تتلق غينيا بشكل كامل المساعدات التي تحتاج إليها على الرغم من كل المناشدات، وكل التضحيات الكبيرة التي قدمتها من أجل السلام والاستقرار الإقليميين.

ومع ذلك، فإن وفد بلدي يرحب بإنشاء لجنة بناء السلام في إطار الأمم المتحدة، وبتحويل الصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ إلى الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ. كما نرحب بتخصيص الولايات المتحدة

مؤخراً مبلغ ٣٢ مليون دولار للأزمات الناقصة التمويل والمنسية وتخصيص مبلغ مليون دولار منها لبلدي. ونرحب أيضا بجهود بنك التنمية الأفريقي الرامية إلى تعبئة موارد كبيرة لصندوق السلم والأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي أنشئ مؤخرا في غينيا. وإذ نتقدم بالتقدير والامتنان لشركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف، فإننا نناشد المجتمع الدولي، من خلال مجلس الأمن، تقديم المزيد من المساعدات إلى بلدي الذي بذل كل جهد ممكن للتصدي للتحديات التي واجهها خلال أصعب مراحل الأزمات في منطقتنا دون الإقليمية.

وينبغي أن يكون منع نشوب الصراعات وحلها، وكذلك بناء السلام، في صميم عملنا الجماعي. وبدون السلام والاستقرار والأمن، لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية. ولذلك، تنوي حكومة غينيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، تنظيم مؤتمر دون إقليمي لتعزيز علاقات حسن الجوار وتوطيد السلام والأمن. ويمثل ذلك نهجا سياسيا شاملا ضروريا يمكننا بشكل جماعي من دمج البعد الإنساني في أفكارنا المتعلقة بالأمن. وقد يحفز الاجتماع المشاركين على اعتماد تدابير الثقة المتبادلة من أجل تعزيز التضامن والسلام والأمن داخل الدول الأعضاء في الاتحاد وفيما بينها من خلال توقيع ميثاق لحسن الجوار. وإذ أدعو أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى المشاركة، فإنني أعلم أنني أستطيع التعويل على الدعم المادي والمالي من منظومة الأمم المتحدة من أجل نجاح المؤتمر.

وأود مرة أخرى أن أعرب عن استعداد جمهورية غينيا للاستمرار في احترام التقليد الأفريقي المتمثل بكرم الضيافة من خلال توفير المساعدات الإنسانية للشعوب المكروبة في المنطقة دون الإقليمية والعمل بدون كلل لتوطيد السلام.

وفي الختام، فإن وفد بلدي يحدوه الأمل في أن يؤدي عملنا إلى نتائج ملموسة تتناسب مع توقعات شعوبنا.

السيد تشركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرحب الاتحاد الروسي بمبادرة غانا بعقد اجتماع مجلس الأمن للنظر في المسائل الملحة المتعلقة بتوطيد السلام في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وقد أظهرت التطورات الأخيرة في أفريقيا بوضوح أن أهم الوسائل لمنع نشوب الصراعات الداخلية تتمثل في تعزيز سيادة القانون وتطوير الديمقراطية والحكم الرشيد. وتلك أمور أساسية بالنسبة لدول غرب أفريقيا، بما فيها ليبريا وسيراليون وكوت ديفوار وغينيا - بيساو، التي مات فيها أكثر من مليوني شخص بسبب الصراعات الدموية، وفقا لإحصاءات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وقد تبين بجلاء من خلال نظر مجلس الأمن في سبل حل الصراعات القائمة في غرب أفريقيا أن أكبر المصاعب التي تواجهنا تتمثل في المشاكل المتصلة بالفترة الانتقالية. فاتفاقات الهدنة والسلام قائمة، ولكنها لا تنفذ بالكامل. ويجري تشكيل حكومات جديدة ولكنها سرعان ما تنوء بشكل منتظم تحت الأعباء الثقيلة بصورة تفوق قدرتها على الاحتمال. وتسير الأنشطة التشريعية على نحو بطيء. ولا يتم الالتزام بالجداول الزمنية للعمليات السياسية. ومواعيد إجراء الانتخابات يجري تجاهلها بصورة منتظمة. وبرامج نزع السلاح والتسريح تنفذ بصعوبة وتعتريها العراقيل. ويؤدي الإفلات من العقاب إلى عودة الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ولجنة بناء السلام الجديدة يخصها دور ينبغي أن تضطلع به في حل المشاكل المتصلة بتوطيد السلام في غرب أفريقيا. وقد بدأت عملها في الآونة الأخيرة، وشرعت في النظر في الكيفية التي تساعد بها سيراليون وبوروندي.

إن تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يكتسب أهمية في حل

المشاكل المتصلة بتوطيد السلام في غرب أفريقيا. والمبادرات التي تطرحها الجماعة الاقتصادية بهدف حسم القضايا الرئيسية التي تواجه بلدانها الأعضاء وتستحق كل تشجيع ممكن. وطبيعي أن مثل هذه المبادرات سيكون مآلها الفشل بدون دعم محدد من البلدان المانحة الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية. ذلك أن الحالة الاقتصادية الأليمة في ليبريا وغينيا – بيساو وإلى حد ما في سيراليون، يمكن أن تكون عاملا يقضي على المنجزات التي حققها المجتمع الدولي في سبيل إيجاد تسوية نهائية للصراعات في تلك البلدان.

وفي رأينا أن المساعدة من أجل الانتعاش والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع ينبغي أن تكون عنصرا مهما في أية استراتيجية دولية لضمان السلام ومنع الصراعات في أفريقيا. والصناديق والبرامج التشغيلية في الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا مهما في رصد وتحليل مخاطر نشوب صراعات في أفريقيا. وفي مرحلة الإنعاش بعد انتهاء الصراع في بلدان غرب أفريقيا، من الأهمية بمكان التركيز على منع انتكاس الأزمات، بمجرد صوغ صلة فعالة بين المساعدة في حالات الطوارئ، ومتابعة العمل من أجل دعم التنمية المستدامة طويلة الأجل، ودمج أكثر المجموعات السكانية ضعفا في صفوف المجتمع. وكل هذا ينبغي أن يأتي في المرتبة الأدنى بعد الهدف الرئيسي وهو تحقيق الاستقرار السياسي في البلدان التي خرجت من الصراع.

والاتحاد الروسي، بصفته عضوا دائما في مجلس الأمن والرئيس الحالي لمجموعة الثمانية، يعلِّق أهمية استثنائية على تسوية الصراعات في أفريقيا، ومساعدة البلدان الأفريقية على الخروج من حالة عدم الاستقرار، وبلوغ الازدهار الاقتصادي. إن البحث عن حلول لتلك المشاكل استأثر بحصة كبيرة من جدول أعمال اجتماع قمة مجموعة الثمانية الذي انعقد في سانت بطرسبرغ في تموز/يوليه.

إن بلدي يعالج مسألة التعاون مع أفريقيا من منطلق شراكة مفتوحة ومتكافئة ومتبادلة المنافع. وهذا أيضا هو ما نستند إليه في استعدادنا للاشتراك في المساعدة الدولية لبناء قدرة أفريقيا على توطيد السلام، على أساس أن المساعدة الدولية في ذلك المجال ينبغي أن تَسْتَكمِل، لا أن تحل محل، التدابير التي تتخذها الدول الأفريقية نفسها.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية، سيدي، أن أرحب بكم وأشكركم على حضوركم إلى نيويورك لترؤس جلسة اليوم. كما أننا ممتنون للأمين العام، السيد كوفي عنان، على حضوره جلستنا اليوم. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إحاطاتهما.

في السنوات الأخيرة، عكف مجلس الأمن على النظر بنشاط في مختلف حالات الصراع والقضايا العابرة للحدود في منطقة غرب أفريقيا. وأغلبية البلدان في المنطقة، مثل سيراليون وليبريا وغينيا – بيساو، حققت استقرارا أساسيا، وشرعت في السير على الطريق الصحيح وهو إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. كما أن كوت ديفوار تنخرط بنشاط في الإعداد للانتخابات العامة المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، والتي ستؤذن ببداية مرحلة حاسمة في عملية السلام. وتحسين الأحوال الداخلية في تلك البلدان يوفر الظروف المؤاتية لحسم القضايا المعقدة في غرب أفريقيا، وسيكون له أثر إيجابي على الاستقرار العام والتنمية في المنطقة. ونحن نحيي منظومة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية المعنية الأخرى، على الدور المهم الذي اضطلعت به في هذا الصدد.

وعلى الرغم من الإنجازات التي أشرت إليها، فإن الاستقرار الراهن في حالات الصراع هذه ما زال هشا إلى

أبعد حد، وثمة أمثلة عديدة تبين أنها يمكن أن تنتكس إلى حالة من الاضطراب الشديد. فهناك مشاكل خطيرة ما زالت قائمة، مثل انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، واستخدام الجنود الأطفال والمرتزقة. وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمع، فضلا عن إصلاح القطاع الأمني، تواجه نقصا في التمويل. وفي الوقت نفسه، ما زالت الآفاق الاقتصادية الكئيبة وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين، تمثل مشاكل اجتماعية خطيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الإنسانية في بعض المناطق لا تبعث على التفاؤل. ومنطقة غرب أفريقيا ما زالت تواجه تحديات عديدة على طريق التنمية المستدامة الحقيقية. والأولوية القصوى في الوقت الحالي تتمثل في مواصلة توطيد السلام الذي اكتُسب بشق الأنفس، والحيلولة دون تبديد الإنجازات التي تحققت بالفعل، مع الدأب على استكشاف سُبُل فعالة لبلدان غرب أفريقيا لكي تحقق التنمية. وأود أن أؤكد على النقاط التالية في هذا الشأن.

أولا، نؤيد صياغة استراتيجية شاملة لتوطيد السلام في بلدان غرب أفريقيا، انطلاقا من منظور المنطقة نفسها. إن إعادة الإعمار بعد انتهاء الحروب تمثل جهدا هائلا، وينبغي للبلدان المعنية أن تضع خططا منهجية، بما في ذلك في مجالات المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات، وإصلاح قطاع الأمن، وإعادة توطين المقاتلين السابقين، والإنعاش الاقتصادي، وتشغيل الشباب، مع بذل كل جهد ممكن للحفاظ على الاستقرار الداخلي. وينبغي أن يكون لعملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب أهداف قصيرة الأجل وأهداف طويلة الأجل، حتى يمكن للأغلبية العظمى من السكان أن تستفيد من عوائد السلام، بينما يزداد السلام توطدا من خلال عملية إنمائية ما. ومع أن المجتمع الدولي يمكنه توفير المساعدة والدعم، فإن القضية الأساسية هنا تبقى كامنة في جهود حكومات البلدان المعنية التي ينبغي لها أن تتصرف بإحساس بالملكية في هذه العملية. ومساعدة المجتمع الدولي لا يجوز أن تحل محل عملها. وينبغي أيضا بذل جهود لتجنُّب التطبيق الصارم لنماذج خارجية. وعلى البلدان المعنية كذلك أن تتعاون تعاونا كاملا فيما بينها للتصدي للقضايا العابرة للحدود والقضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

ثانيا، إن وكالات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لديها الكثير مما يمكنها القيام به لتوطيد السلام في منطقة غرب أفريقيا. وينبغي لها أن تساعد البلدان المعنية في عملية إعادة الإعمار، من خلال ما تحسن القيام به على الوجه الأفضل، مثل توفير المساعدة المالية أو الدعم الفني. إن الأدوار الغربية التي اضطلعت بها في السنوات الأخيرة منظمات، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تنم عن وجود محاولة مثيرة للإعجاب من جانب البلدان الأفريقية للاعتماد الجماعي على الذات. والصين تؤيد المزيد من جهود تلك المنظمات، وتأمل في أن تتمكن من بناء قدراتها، حتى تؤدي دورا أكثر أهمية في تشجيع السلام والتنمية في منطقة غرب أفريقيا. وعند النظر في مختلف الحالات في غرب أفريقيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يتفحص الأسباب الجذرية للاضطراب والصراع، وأن يتجنب معالجة تلك المشاكل بطريقة منعزلة أو مجزأة، وينبغي للمجلس في نفس الوقت أن يأخذ في الحسبان الشواغل الخاصة لأشقائنا الأفارقة، وأن يتوخى الحذر عند تطبيق الجزاءات، لتجنُّب الآثار السلبية على عملية السلام.

ثالثا، إن لجنة بناء السلام التي اجتذبت اهتمامات وتوقعات متعاظمة من جميع الأطراف منذ إنشائها، فتحت محفلا جديدا لمناقشة عمليات الإعمار السلمية في غرب أفريقيا والاستجابة لها. إن إنشاء هذه اللجنة، باعتباره حدثا ذا أهمية تاريخية بالنسبة لغرب أفريقيا وللقارة الأفريقية بأسرها، يتيح فرصة مهمة للصياغة المنهجية لسياسات تستهدف توطيد السلام في غرب أفريقيا. فقضية سيراليون أُدرجت بالفعل في

جدول أعمال اللجنة. ويحدونا الأمل في أن تبدأ اللجنة بداية طيبة في عملها، وأن تجمِّع تجارب ناجحة، كيما تضطلع بدور أكبر في المستقبل. ويمكن لأعضاء اللجنة الذين يمثلون مختلف الأطراف أن يطرحوا اقتراحات شاملة وقابلة للتطبيق في مجالات الأمن، والاقتصاد، والقطاع الاجتماعي، وسيادة القانون، استنادا إلى منظوراتهم، وفي ضوء الحالة الفعلية للبلدان المعنية واحتياجات شعوبها. وكل هذا سيساعد اللجنة على الاضطلاع بعملها بالتدريج وعلى نحو منظم.

مسائل غرب أفريقيا، مثل المسائل الأخرى التي تواجه القارة الأفريقية، يمكن اختزالها بكلمة واحدة: التنمية. لا سلام يمكن ضمانه فعلا من دون تنمية. إن تحقيق السلام الدائم في غرب أفريقيا لا يتطلب معالجة المسائل الإقليمية الساخنة فحسب، بل أيضا بذل جهود ملموسة لمساعدة بلدان المنطقة على التصدي للأسباب الجذرية للمشاكل وحسم المسائل المتبقية في ميدان التنمية.

للسلام والتنمية في هذه المنطقة آثار ايجابية على السلام والتنمية في القارة الأفريقية برمتها وعلى السلام والتنمية في العالم كله. لذلك ينبغي للأمم المتحدة، بالتعاون المتواصل مع بلدان هذه المنطقة، أن تبذل جهودا أكبر للنهوض بالتنمية المستدامة لكفالة التنفيذ الفعال للنتائج الهامة بشأن التنمية الأفريقية المنبثقة عن اجتماع القمة العالمي العام الماضي. وريثما يتم ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر للعنصر الأفريقي في شتى تدابير المتابعة.

وتؤيد الصين التنسيق المعزز بين شتى بعثات الأمم المتحدة في هذه المنطقة ويحدوها الأمل أن ييسر الممثل الخاص للأمين العام لشؤون غرب أفريقيا ذلك التنسيق. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي في المساهمة في حسم المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا وتوطيد السلام في ذلك الإقليم.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): الأرجنتين تود أن تشكر وفد غانا على تنظيم هذا النقاش المفتوح حول توطيد السلام في غرب أفريقيا. ونرحب بوجود الوزير نانا أدو دانكوا أكوفو – أدو في توجيه دفة مداولاتنا. ونعرب عن التقدير والترحيب أيضا لمشاركة الممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمد ولد عبد الله، من بين مشاركين آخرين. كما نشكر الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، السيد ابن شمبص. نشكرهم على بياناتهم وعلى عملهم في خدمة الأمم المتحدة.

يولي وفدي أهمية كبيرة للمسائل التي نناقشها اليوم. ومن سوء الحظ أنها لا تحظى اليوم بالاهتمام ولا بالشفافية التي تستحقها لأن الصحافة تركز أنظارها على أحداث أخرى مؤسفة تحدث في أماكن جغرافية أخرى، كما هو الحال اليوم بالنسبة إلى الصراع في الشرق الأوسط.

مع ذلك، نود أن ننوه بأن منطقة غرب أفريقيا، التي تتألف من ١٥ بلدان ويقطنها أكثر من ٢٦٠ مليون نسمة يعيشون في رقعة جغرافية تبلغ خمسة ملايين كيلومتر مربع، تتسم بأهمية سياسية واقتصادية أكبر لا للقارة فحسب، بل للعالم بأسره. وبعض من هذه البلدان تمكن من تحقيق تحول مرض من الصراع إلى تأسيس نظم دستورية ديمقراطية، كما هو الحال في ليبريا وسيراليون وغينيا – بيساو. وبلدان أخرى، مثل كوت ديفوار، شرعت في السير على الطريق المؤدي إلى تأسيس نظام سياسي مماثل. وهذه الحالات كلها، كل بخصوصياتها، تطلب جهودا عظيمة وتضحيات كبيرة، فضلا عن التزام من الجهات الإقليمية الفاعلة ومن المجتمع الدولي قاطبة على حد سواء، بغية تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

ولئن كانت كل حالة مختلفة، فإن هناك عناصر مشتركة. وفي المقام الأول يجب علينا ألا ننسى أنها تتشاطر

ماضيا استعماريا من البديهي أنه ترك تأثيره على الضعف المؤسسي الذي تعاني منها كل هذه الدول. ومن العناصر المشتركة الأخرى لهذه الأزمات وللتحديات التي تواجه هذه البلدان قلة الإمكانيات المتوفرة للنمو الاقتصادي والحاجة إلى تقوية سلطات الدولة وبسطها، وقلة الخبرة في إدارة الشؤون العامة، وكذلك، للأسف، الفساد.

كما توجد في بعض الحالات مسألة عودة اللاجئين والأشخاص المشردين في الداخل؛ والإصلاحات المطلوبة في القطاعات الأمنية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ والأنشطة المحظورة عبر الحدود؛ والحالة الإنسانية المقلقة المستمرة في مناطق واسعة من الإقليم؛ والدور الحاسم للعدالة والكفاح ضد الإفلات من العقاب عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في الماضي؛ والحاجة إلى التعليم واحترام حقوق الإنسان.

لكل هذه الأسباب نعتبر من الضروري اعتماد نهج منسق في البحث عن الحلول الدائمة للصراعات في المنطقة، نهج ينهض بقدرة المؤسسات الوطنية على معالجة الأسباب الجذرية في إطار عملية لتوطيد السلام. وفي هذا الصدد، من المهم التوكيد على المساهمة القيمة للجهات الإقليمية الفاعلة مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة الاقتصادية)، وعلى المزايا الكامنة في العمل التعاوني بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثلما برهنت عليها تجربة الجماعة الاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر المساهمة التي يمكن للجنة بناء السلام أن تقدمها في المستقبل للمساعدة في بناء سلام مستدام ومنع انزلاق الأمم من جديد إلى هاوية الصراع، وتقييم توفر العناصر اللازمة للاستقرار، ابتداء من المساعدة الإنسانية الآنية ومرورا بالظروف الأمنية وانتهاء بالجهود التي تبذلها السلطات المختصة لتقوية قدراتها الوطنية – على سبيل المثال لا الحصر على العناصر الضرورية.

وسيكون من الضروري لكل الجهات المعنية الفاعلة أن نبذل قصارى جهدنا من أجل قضية السلام والمصالحة الوطنية في غرب أفريقيا. ومن دون الجهود المنسقة التي تقدر الدور الأولي لكل حكومة ولكل شعب في تطوير ظروف البلد الخاصة التي تشجع النمو لن يحالفنا النجاح في عكس العواقب السلبية للصراعات التي عصفت بالمنطقة في العقد الماضي. ولن نتمكن إلا بهذه الطريقة من أن نخلف وراءنا أوجه الضعف المتوارثة في بعض بلدان الإقليم وأن نجلب ثمار سلام دائم.

مرة أخرى تشكركم الأرجنتين، السيد الرئيس، على تنظيم هذا النقاش. ونؤكد من جديد استعدادنا للتعاون في هذا المسعى.

أخيرا، نود أن نشكر وفد غانا على مشروع البيان الرئاسي الذي أعده، ونعرب عن استعدادنا لتأييده.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، السيد الرئيس وزير الخارجية، على عقد هذا الاجتماع وتوجيه انتباهنا إلى توطيد السلام في غرب أفريقيا، الحالة التي تعطينا سببا للأمل ولكنها تظل تذكرنا في نفس الوقت بأن مراحل السلام المبكرة تتسم بالضعف وتحتاج إلى رعاية مستمرة.

قبل الاسترسال، أود أن أسجل تأييدي للبيان الذي ستدلي به فنلندا باسم الإتحاد الأوروبي.

الصراعات في غرب أفريقيا كانت كلفتها باهظة من حيث الأرواح البشرية والرفاهية والتنمية، لا على البلدان المتضررة مباشرة منها فحسب، بل أيضا على الدول المجاورة. وقد برهنت الحروب في ليبريا وسيراليون بصورة مأساوية على أن الصراع وفشل الدولة ينتشران كالعدوى ويتركان وراءهما آثارا قاتلة مزعزعة لاستقرار الجيران.

أود التركيز على ثلاثة مجالات تسترعي من منظورنا اهتماما خاصا: زيادة كفاءة حفظ السلام مع تعزيز التركيز على بناء السلام، والملكية والقيادة، والشراكة في عمليات السلام، ودور النساء في توطيد السلام.

لقد شهدنا، في غرب أفريقيا، تزايد التعاون على حفظ السلام عبر الحدود، لكن المجال لا يزال مفتوحا للقيام بتحسينات. ولا تشكل تعبئة موارد العمليات على نحو أفضل، بما فيها قدرات الشرطة، والإجراءات الأكثر مرونة لنقل القوات، سوى مثالين اثنين. ويجب مواصلة التماس السبل الكفيلة بتمكين حفظة السلام من العمل عبر الحدود. وقد يساعد هذا على رصد تدفق الأسلحة والموارد الطبيعية التي يتم استغلالها بشكل غير قانوني، فضلا عن المتاجرة بالأشخاص وغيرها.

بيد أن زيادة كفاءة حفظ السلام ليس سوى خطوة أولى في حالات ما بعد الصراعات. ذلك أن النهج الذي يتسم بقدر أكبر بكثير من الاستدامة يتمثل في إنشاء المؤسسات الأمنية الوطنية في وقت مبكر خلال العملية الانتقالية. وتشكل برامج تدريب الشرطة الوطنية، وتنمية القدرات فعلا جزءا من بعض البعثات المتكاملة، لكن المجال لا يزال مفتوحا لإدماج بعد أوسع نطاقا من أبعاد بناء السلام في العديد من ولايات عمليات حفظ السلام. وبقيامنا بذلك، سنستطيع وضع اللبنة الأولى، وزيادة تسهيل نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، والمساعدة على إقامة العدل. إن البحث عن أفضل الممارسات في هذا المجال يمكن أن يشكل مهمة هامة للجنة بناء السلام المنشأة حديثا.

وفي ما يتعلق بمسائل الملكية، والقيادة والشراكة، أود التأكيد على أن أفريقيا، لا سيما غرب أفريقيا، قدمت لنا تجارب مفيدة للمستقبل. فقد أصبحت المنظمات الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا شركاء رئيسيين للأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. ووفرت التجارب في الفترة الأخيرة مجالا واسعا للعمل مع قادة أفارقة يسعون للتوصل إلى حلول سلمية للأزمات العسكرية. وإن ملكية الاتحاد الأفريقي للجهود الأفريقية والدولية واضحة، كما أن الاتحاد الأفريقي يضطلع بدور يستحق التنويه في إيجاد زخم متجدد فيما يتعلق بالعملية السلمية في كوت ديفوار، على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، نهض الفريق العامل الدولي بدور محوري في ضمان التنسيق والوحدة الإقليميين والدوليين اللازمين.

من خلال البرنامج المسمى ''برنامج السلام في أفريقيا''، خصصت الدانمرك أكثر من ٤٠ مليون دولار لفترة خمسة أعوام لدعم جهود أفريقيا بغية ضمان السلم والاستقرار في القارة. وعن طريق هذا البرنامج، ندعم الإتحاد الأفريقي، ومنظمات دون إقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في تعزيز قدراتها على التأهب للأزمات ومنعها، وفي إدارة الأزمات والتصدي لها. وندعم كذلك تعزيز التعاون مع المجتمع المدني، حيث تتوفر موارد غير مُستغلة بدءا من الإنذار المبكر إلى فض الصراعات.

وأخيرا، أود أن أطالب بزيادة التركيز على النساء في حالات فض الصراعات وتوطيد السلم. ويوجد تاريخ طويل من مشاركة النساء في الجهود الشعبية القاعدية للحد من الأعمال العدائية، والشروع في إعادة الإعمار والمصالحة. بيد أن النساء يملن إلى الاضطلاع بدور ثانوي في العمليات والمفاوضات السلمية الرسمية. والحرب أشد بأسا على النساء والأطفال. فهم يشكلون الفئة الأكثر ضعفا عندما تقطع الحرب أوصال مجتمعات بأسرها، وتنهار الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتنعدم أبسط مقومات الأمن. وفي حالات الصراع هذه، تنهض النساء بأدوار متعددة. فيصبحن ربات أسر، ويوحدن ما بين المجتمعات. وخلال بناء السلام المستدام، لا بد من الاعتراف – على الصعد كافة – أن

مبادرات ما بعد الصراعات تكون ناجحة بشكل أكبر عندما تتاح للنساء فرصة مواصلة تجاربهن والمشاركة في صنع السلم بشكل كامل ومتساو.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في المستهل أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في نيويورك، وفي مجلس الأمن، وأن شكركم على حضوركم هنا شخصيا لمناقشة هذه المسألة. ونشكركم على اتخاذكم المبادرة لتنظيم هذه المناقشة المواضيعية اليوم، لأن بحث الحالة في غرب أفريقيا من منظور إقليمي يكتسي أهمية بالغة حقا. وأود كذلك أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وتؤيد اليونان تأييدا تاما البيان الذي سيدلى به فيما بعد الممثل الدائم لفنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وإن جهود ما بعد الصراعات في المجالين المدني والعسكري، التي تبذلها الجهات الفاعلة الخارجية والداخلية على حد سواء، أساسية لتوطيد السلم. ويجب أن تستهدف منع نشوب الصراع من جديد، وتهيئة الأحوال المواتية لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وتواجه هذه الجهود تحديات سياسية، وفي مجال السياسة العامة، ومؤسسية، ومالية كبيرة، لا سيما في أفريقيا – وهي تحديات مميزة ومحددة لكل منطقة في القارة.

وفي غرب أفريقيا، نواجه انعداما حقيقيا لسياسات واستراتيجيات منسجمة لتوطيد السلم، مما يشكل عائقا رئيسيا أمام إحراز النجاح. ويعرقل التفتت المؤسسي وعدم كفاية الموارد، بشكل كبير، جهود توطيد السلم. وكثيرا ما يدفع انعدام الانسجام والتنسيق بين الجهود المتعددة الأطراف فرادى الجهات إلى السعي وراء تحقيق مصالح شخصية، وبالتالي، تقويض إمكانية النجاح الشامل.

وفي غرب أفريقيا – إذا كانت أرقامنا صحيحة – ٦٠ في المائة من السكان تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة. وقد أصبح حقيقة واقعة أن هؤلاء الشباب يتعرضون في أحيان كثيرة للتهميش والبطالة، ويمكن بسهولة تجنيدهم للمشاركة في الحروب. والواقع أنه يمكننا القول إن الحرب الأهلية كانت خلال السنوات العشر الأخيرة، في العديد من جهات غرب أفريقيا، لا سيما في ليبريا، أكبر مقدم لفرص العمل. ويمثل حل هذه المشكلة تحديا طويل الأجل سيواصل عرقلة جهود توطيد السلم.

ونأمل أن تعالج لجنة بناء السلام، التي تستهدف التقليل من احتمالات انزلاق بلد من البلدان إلى العنف من جديد بعد إبرام اتفاق سلام، عددا من تلك التحديات بصورة فعالة. وبانتقائها لسيراليون ضمن الحالتين الاثنتين الأوليين تكون اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام قد أوضحت أهمية غرب أفريقيا في هذا المسعى.

غير أننا نؤمن أنه يمكن زيادة كفاءة نهجنا في ما يتعلق بمسائل توطيد السلم هذه إذا صِغناه في إطار إقليمي. وفي ظل هذه الظروف لا يحتمل أن يُكتب النجاح لتوطيد السلم في بلد معين ما لم تضع الحرب أوزارها في البلدان المجاورة، وتنسق جهود السلم.

وحتى هذه اللحظة، نادرا ما تعد نهج توطيد السلم، وأدواته،وترتيبات تمويله، لمعالجة الطابع الإقليمي للصراعات في غرب أفريقيا. كما أن جهود السلام المنفردة لم تنسق أو ترتب. وشرع مجلس الأمن في الاعتراف بهذا العنصر الإقليمي وبتفاعل مختلف الجهود المبذولة في كل بلد على حدة. ويكتسي تنسيق أنشطة مختلف بعثات الأمم المتحدة، ومكاتبها في بلدان المنطقة أهمية بالغة، لأنه بفضل الجهود المشتركة، سننجح في إحراز أفضل النتائج. نأمل أن تسلك لجنة بناء السلام في القريب العاجل ذلك الاتجاه، وتدمج

جميع بلدان المنطقة الخارجة من الصراع في جهد استراتيجي وإقليمي لتوطيد السلم.

وينصب اهتمام حفظ السلام على الأمد القصير. فهو يسعى إلى تحقيق الاستقرار في حالة من حالات ما بعد الصراع مباشرة، وتوفير الأمن، ومراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار والسلام. غير أن سياسات التنمية تتسم، بالمقابل، بمنظور أشمل وأطول أمدا. ويقع توطيد السلم في مترلة بين مترلتي حفظ السلام والتنمية، لأنه يعالج التحديات ذات الأمد المتوسط، المتمثلة في تعزيز السلم القائم ووضع لبنات التنمية في المستقبل.

إلا أن توطيد السلم ينطوي كذلك على بعد قصير الأجل، لا سيما في أفريقيا. وهو يستلزم موارد واستثمارات عاجلة وكبيرة. وفي غرب أفريقيا، لا يزال عدم كفاية التمويل يشكل تحديا كبيرا لجهود السلم والتنمية.

ولا تشكل المساعدة الخارجية سوى أداة مؤقتة وقصيرة الأجل ينبغي أن تتلاشى تدريجيا ويحل محلها بناء أسس متينة للتنمية الاقتصادية المستدامة في كل بلد. وفي غرب أفريقيا، ينبغي أن تشمل الأنشطة الهامة في هذا القطاع: إدارة الموارد الطبيعية بشفافية وخضوع للمساءلة؛ ومكافحة بطالة الشباب؛ وحفز الاقتصاد؛ وتشاطر الثروات والتوزيع العادل للموارد؛ والنمو الاقتصادي والاستثمار على الأجل الطويل؛ وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية وإصلاح القطاعين المصرفي والمالي. ويتعين على لجنة بناء السلام أن تعمل بتعاون وثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والسلطات الوطنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تحقيق تلك الأهداف.

وختاما، إن تحديات توطيد السلام في أفريقيا هائلة، ولكن مزاياه كبيرة للغاية. وإجمالا، يعتمد تحقيق النجاح على توفر موارد كافية وطول بقاء الالتزامات السياسية وقوهتا. وسيعتمد أيضا على تطبيق أكثر العناصر ملائمة لتوطيد السلام. وأخيرا، سيعتمد النجاح على إعداد إستراتيجية أنجع في تطبيق العناصر الملائمة لتوطيد السلام على الصعيد الإقليمي.

السيد رويز روزاس (بيرو) (تكلم بالاسبانية): ترحب بيرو بوجودكم، سيدي الوزير بيننا. ونتقدم إليكم بالتهنئة على طريقة تولي وفد غانا رئاسة أعمال مجلس الأمن وعلى هذه المبادرة لتناول توطيد السلام في غرب أفريقيا داخل المجلس. ونرحب أيضا بوجود وزير خارجية كوت ديفوار وأمين عام وزارة الخارجية لغينيا، فضلا عن بياني الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا هذا الصباح.

وهذه فرصة للنظر بطريقة شاملة في هذه المشكلة في المنطقة حيث يمكن أن تؤثر التغييرات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأمنية في إحدى الدول فورا على جيرانها. ويرغب وفدي في الاقتصار في بيانه على إيضاح الجوانب الخمسة المتصلة بتحقيق السلام وتوطيده في هذا الجزء من القارة الأفريقية.

أولا، نرى وجوب عدم الخلط بين الهدوء والسلام. فالهدوء سطحي ولا يشكل سوى غياب العنف المسلح الذي سرعان ما يزول. والسلام يتخطاه وهو يعني حدوث التفاعل الاجتماعي الأساسي المتناغم. وأوضح لنا التاريخ الحديث أن هذا التصور الخاطئ يعني أن قوات بناء السلام قد انسحبت قبل الأوان، وأن الصراعات التي يبدو أن جذوتها قد خبت عادت للنشوب وأن الناس المعنيين فقدوا الثقة في جدوى عمليات السلام.

وثانيا، لا يمكن تعزيز ذلك التفاعل الاجتماعي المتناغم إلا من خلال التركيز المستمر على أسباب الصراع الجذرية – أي، من خلال إيلاء المزيد من الاهتمام لأهم

احتياجات السكان الأساسية واستدامة اقتصاداهم على الأجل الطويل. وتستند تلك الاقتصادات أساسا إلى إنتاج البضائع بقيمة إضافية محدودة. وعلاوة على ذلك، لا تلبي عائدات الضرائب غالبا احتياجات الأجهزة الإدارية، مما يحد من سيطرة الدولة على أراضيها، وغالبا ما يتجاوز النمو السكاني النمو الاقتصادي. وتشتد ضراوة النزاعات على الموارد الطبيعية، التي تشكل أيضا عاملا في الصراع عندما تحدث في سياق ينعدم فيه التجانس الاجتماعي أو الثقافي.

وبينما تتواصل حالة الفقر هذه، كما قال وزير خارجية كوت ديفوار، لن تكون هناك عملية لتوطيد السلام الدائم. ولا ريب أنه يقع على عاتق المجتمع الدولي التزام تقديم أكبر قدر من المساعدات والدعم.

وفي ذلك السياق، يمكن تقسيم مشاكل توطيد السلام في هذه المنطقة إلى ثلاثة مجالات: الأمن؛ والمؤسسات العامة وسيادة القانون– وهما مجالان يمثلان موضع تركيز اهتمام مجلس الأمن الأساسي من خلال عمليات بناء السلام؛ والميدان الاجتماعي والاقتصادي الذي يحصل في معظم الحالات على النذر اليسير من الاهتمام. ومن الناحية العملية، أدى ذلك إلى تأخير الانتعاش الاقتصادي لتلك البلدان بوصفه وسيلة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية والإسهام في الاستقرار الاقتصادي. وتواجه لجنة بناء السلام التي أنشئت حديثا ذلك التحدي.

ولذلك، وبغية تحقيق توازن في تلك المجالات، من الضروري اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز الخطوات الأولى الرامية إلى التوصل إلى الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية في غرب أفريقيا، كتوسيع الإعفاءات من التعريفات الجمركية والمعاملة التفضيلية في الأسواق الأخرى؛ وإلغاء الديون بالكامل أو إعادة تحويل الديون الأجنبية؛ وتشجيع الاستثمار الأجنبي ومساعدته؛ والتزام المؤسسات المالية الدولية بتحسين الخدمات العامة والهياكل الأساسية؛ وإمكانيات الحصول على العلم والتكنولوجيا، بين جملة أمور.

وثالثا، بالنسبة لاستغلال الموارد الطبيعية بطريقة غير مشروعة كمصدر لتمويل الجماعات المسلحة – وهي ظاهرة يتكرر حدوثها في المنطقة – يمكن أن يعيد تنفيذ آليات إصدار الشهادات لإنتاج المواد الخام وسلاسلها التجارية، بما في ذلك المطاط والخشب والكاكاو توجيه فوائد تلك الأنشطة صوب الشعب والإسهام في عائدات الضرائب. ولا ريب أن عملية كيمبرلي تشكل نموذجا لتنفيذ تلك الآليات.

ويجب أن يكون كل ذلك مشفوعا باعتماد تدابير لتعزيز المؤسسات العامة والنظام القضائي والديمقراطية والآليات الانتخابية وتعزيز احترام حقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني. ويشمل هذا المجال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي ذلك الصدد، يجب أن نوطد آليات الحوار السياسي – بما في ذلك آليات عادات الأجداد – وتنفيذ مناهج تشجع السلام والتنمية.

وأخيرا، أن بيرو مقتنعة بضرورة قيادة تلك البلدان ومجتمعاها المدنية والتزام سلطاها أثناء عملية السلام برمتها. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من استمرار إشراك المحافل الإقليمية – مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في هذه الحالة، التي تركز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاتحاد الأفريقي الذي يركز على السلام والأمن بطريقة نشطة جدا. ولقد ساعدت تلك المحافل باستمرار على تخفيف الأزمات في المنطقة ويجب أن تواصل عملها كعوامل مشجعة على توطيد السلام في غرب أفريقيا.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكرا سيدي الرئيس، على الجمع بيننا معا هذا اليوم لكي تظل جهودنا معبأة بشأن هذا الموضوع الهام.

ويؤيد وفدي تماما البيان الذي سيدلي به مندوب فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

بيد أنني أود أن أضيف تعليقا أو تعليقين. التعليق الأول شخصي، سيدي الوزير، لكي أعبر لكم عن سروري لرؤيتكم هنا اليوم ورؤية هذا العدد من الوجوه الصديقة الأخرى حول هذه الطاولة. وقبل ثلاثة أعوام، رحبتم بي وبأعضاء مجلس الأمن الآخرين في عاصمتكم. وقبل ثلاثة أعوام،كان تشارلز تايلور لا يزال في السلطة وكنا نتساءل كيف نجعله يغادرها. كانت سيراليون لم تفق بعد من الصدمة؛ وكان مجتمعها يعاني من فوضى فعلية. وكانت كوت ديفوار على حافة حرب. ولهذا فقد كانت تلك فترة متسمة بالقلق الشديد على صعيد المنطقة بأسرها. كنا جميعا ندرك أن كل بلد في تلك المنطقة، وكل حالة، وكل أزمة، تمثل قطعة في منظومة محيّرة، وإذا أصاب الداء جزأين من هذه المنظومة فسيستشري إلى المنظومة بأكملها.

والآن بعد ثلاث سنوات، لا شك أن الأمور أفضل. فتايلور موجود حيث كان ينبغي أن يكون منذ مدة طويلة، وقد تسلمت سلطات ليبريا الانتقالية الشرعية مقاليد الأمور. وفي سيراليون نشهد بعض التجديد. ومما يبشر بخير كثير أن لجنة بناء السلام قد اختارت ذلك البلد واحدا من أولى البلدان التي ستركز عليها جهودها. وأخيرا، التقدم في كوت ديفوار أبطأ مما ينبغي. فالتقلبات كثرة للغاية، وما يجري قبوله اليوم يُرفض غدا.

ورغم ذلك فقد تمكنّا بوجه عام خلال السنوات الثلاث الماضية من احتواء مخاطر الأزمة المستفحلة، والعملية في مسارها الصحيح. وبصفتي مندوبا لفرنسا، يحدوني أمل قوي في أن يُظهر أصدقاؤنا الإيفواريون جميعا في الأسابيع والشهور القادمة شعورا كافيا بالمسؤولية حتى يتسنى إجراء الانتخابات بشكل سليم. وإذا ما حدث ذلك، فأظن أن المنطقة على نحو ما ستكون قد بلغت نهاية دورة من الاضطراب والفوضى والعنف، دورة سيكون قد تم التغلب عليها شيئا فشيئا. وإذن فلعل جلسة اليوم تتيح لنا فرصة للاشتراك في النظر فيما قد يحدث بعد ذلك، في نوع الدورة القادمة. ولبدء هذه المناقشة، سأطرح بضع نقاط قليلة.

أولا، يلزم أن نحافظ على منجزات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك لأن الإنجازات التي رأيناها على مدى هذه السنوات الثلاث تعزى إلى حد كبير إلى ما قام به بعض رؤساء الدول أو بعض البلدان، كما تعزى إلى الجماعة، التي أثبتت قدرتها الكبيرة على التكيف مع المواقف في شراكة قوية مع الأمم المتحدة، وبخاصة مع مجلس الأمن. ويلزم المحافظة على تلك الشراكة وتنميتها، لأننا لم نكمل بعض كل ما يلزم عمله في هذا المجلس فيما يتعلق ببعض المشاكل المشتركة عبر المناطق وعبر الحدود. وما زال يوجد قدر كبير مما يلزم عمله، خاصة إذا رغبنا في منع مشكلة اللاجئين، على سبيل المثال، من زعزعة استقرار بلدان معينة مثل غينيا، التي استمعنا إلى ممثلها منذ برهة. وهكذا فإن الدعامة الأولى تتمثل في الحفاظ على ما حققته الجماعة وشراكتها مع المؤسسات الدولية.

الدعامة الثانية هي تطوير الإدارة. ذلك أنه توجد كما قلتم يا سيدي الرئيس مشكلة خطيرة تتعلق بالإدارة وراء الاضطرابات التي شهدتها المنطقة.

وتتمثل الدعامة الثالثة في الاستثمار في الشباب وفي العولمة. وأرى أن السيد ولد عبد الله كان محقا تماما في إشارته إلى الإمكانيات غير العادية التي يملكها العدد الهائل من الشباب في تلك المنطقة، سواء من حيث ما تبشر به من أمل أو ما تنذر به من خطر. وكان ذلك موضوع اجتماع باماكو، وهو الاجتماع الذي عقد بين أفريقيا وفرنسا في كانون الأول/ديسمبر. وهؤلاء الشباب، كما قال السيد

ولد عبد الله بحق، متوائمون كثيرا مع العولمة. وتمثل كل حالة في هذه المنطقة عنصرا من عناصر لغز إقليمي، كما أن المنطقة جزء من اللغز العالمي. و لم تشهد المنطقة حتى الآن سوى الجوانب السلبية للعولمة. والآن، في هذه الدورة الجديدة، آن لها أن تتمتع بإمكانيات الوصول إلى الجوانب الإيجابية، لما فيه نفع الشباب ومن خلالهم.

فهل ستتطلب هذه الدورة الجديدة شكلا آخر للشراكة بين المنطقة والمؤسسات الدولية؟ ليس لديّ أي جواب على ذلك؛ ولعل من السابق لأوانه التفكير في ذلك. ولكنها نقطة قد يكون من الشيق التفكير فيها في الأشهر المقبلة. وقبل أن نصل إلى تلك النقطة، بعد أن فتحنا أبواب الاحتمالات بالنسبة لما يمكن أن يكون عليه عملنا المشترك، أريد أن أعود إلى نبرة من الواقعية. قبل أن نتمكن بالفعل من الشروع في هذه الدورة الجديدة الحافلة بالأمل والوعد، يلزم أن نكمل بشكل سليم الدورة التي يرجو أن تنتهي اليوم. وتحقيقا لذلك، أرى أن عملية السلام في كوت ديفوار تشكل إحدى النقاط الانتقالية، إحدى الخطوات الضرورية. ومرة ثانية، آمل بالفعل أن يتسنى إتمام ذلك في ظل أوضاع يدعمها المجتمع الدولي. وقد أشير إلى ذلك منذ يومين فقط في بيان رئاسة مجلس الأمن.

السيد إيكويبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية يا سيدي الرئيس بالإعراب عن مدى سروري لتوليكم رئاسة هذه الجلسة. ونود أن نهنئكم ووفد غانا بأسره على المبادرة البالغة الإيجابية بالدعوة إلى إجراء هذه المناقشة المفتوحة عن توطيد دعائم السلام في غرب أفريقيا. وأرحب بالشخصيات البارزة التي جاءت من غرب أفريقيا ومن أماكن أخرى، ومنها معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في قطر.

وتتيح هذه المناسبة الجيدة التوقيت للمجلس استعراض الجهود المبذولة لتوطيد دعائم السلام والأمن في تلك المنطقة التي شهدت بعضا من أشد المآسي البشرية دموية في قارتنا. والمجلس، بعمله هذا، يواصل مبادرته الإيجابية لمواجهة الأزمات الخطيرة التي تؤرق المنطقة، وللاستجابة لآمال الشعب في السلام والأمن والرفاهية.

لقد كان غرب أفريقيا، لسنوات طويلة، رمزا للسلام والاستقرار ونموذجا للتكامل الاقتصادي قبل أن يغرق في حروب أهلية فظيعة خربت بلدانا مثل ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو واليوم، كوت ديفوار التي كانت تعتبر الرئة الاقتصادية والمنار لمنطقة يملؤها الأمل.

والحديث عن توطيد السلام اليوم في بلدان مثل ليبريا وسيراليون لا يعتبر مصدرا للارتياح فحسب، بل أيضا سببا في الأمل بالنسبة لأقطار أخرى غارقة في الصراع. ونحن نرحب بالنتائج التي تحققت في ليبريا وسيراليون وغينيا - بيساو لتضميد جراح الماضي، والتمهيد للديمقراطية وتحديد السرعة اللازمة للوصول إلى السلام الدائم، رغما عن العقبات الكأداء التي ما زالت في الطريق.

إن العودة إلى الحكم الدستوري في هذه البلدان عقب انتخابات ديمقراطية ذات مصداقية ليست أقل أهمية للانجازات من التي يجب الترحيب بها. وما زال الجميع يتذكرون الأهمية الرمزية لانتخاب السيدة جونسون سيرليف رئيسة لليبريا، مثل هذه الأحداث جعلت التنبؤ بالاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي ممكنا.

إلا أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار عوامل عدم الاستقرار في بعض هذه البلدان، مثل التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وظاهرة الأطفال الجنود، والفقر، والبطالة بين الشباب، والفساد، والثغرات في النظام القضائي، وقلة الموارد.

وفي كوت ديفوار، لا نستطيع التحدث عن ترسيخ السلام، ولكننا نسعى إلى حل يمّكن ذاك البلد من الخروج

مـن الأزمـة. لقـد اعتمـد مجلـس الأمـن بيانـا رئاسـيا (S/PRST/2006/37) يعـبر عـن الـشواغل الرئيـسية للمجتمـع الدولي إزاء هذه الحالة المضطربة.

وبما أننا نبحث عن استراتيجيات قادرة على البقاء، أود أن أستعيد إلى الأذهان، أنه علينا، ونحن نبحث المشاكل المتعلقة بتوطيد السلام، أن نعود إلى تقرير الأمين العام، وهو تقرير ما زال مفيدا بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (S/1998/318)، وهي عودة لها أسبابها المفهومة. وعقب بحث تنفيذ التوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام، اعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي القرار ٦٠/٢٢٣، الذي أود أن أستعيد هنا بعض الأفكار الرئيسية به. أولا، يجب على الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة أن تفكر في تنفيذ تلك التوصيات على أساس من الأولوية. زد على ذلك، أنه يجب بذل جهود منسقة مستدامة ومتكاملة من جانب هيئات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية لمنع نشوب الصراعات وتوطيد السلام.

وألاحظ، علاوة على ذلك، تصميم الاتحاد الأفريقي على تقوية قدرته على حفظ السلام والاضطلاع بأنشطة للمحافظة على السلام في القارة، في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة، بما يتمشى مع الفصل الثامن من الميثاق. وهنا ألاحظ بارتياح إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والجهود الموجهة إلى إنشاء نظام للإنذار المبكر وقدرة متزايدة للوساطة على مستوى القارة.

وينبغي لنا أيضا دعم لجنة بناء السلام الجديدة، ويسرنا أن تكون سيراليون، إحدى بلدان المنطقة دون الإقليمية التي اختيرت لتكون مسرح المرحلة الأولى من عمل اللجنة.

وتدعو الحاجة أيضا إلى أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والأمانة العامة للأمم المتحدة بتنسيق أعمالها لتنفيذ برنامج يرأسه أفارقة، ويتضمن إطارا استراتيجيا لإعادة التعمير بعد الصراع، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يحدد معالمه بغية توطيد السلام وبناء السلام بعد الصراع. ويجب تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية الخارجة من الصراع لإقرار الأمن وضمان عودة النازحين واللاجئين ودعم حقوق الإنسان وزيادة الأنشطة المنتجة للدخل وخاصة للشباب والمقاتلين السابقين. كل هذه الشواغل قد تضمنها مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا اليوم، من أجل هذا يؤيد وفدي بشدة مشروع البيان. إنه يتضمن كل العناصر اللازمة ولاتباع نهج واقعي وديناميكي نحو المشكلة.

وتتطلع عملية توطيد السلام منحى تعاونيا يجب أن يفضي إلى تعزيز التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة المهتمة بالمسألة. وأول تلك الأطراف هي الدول المعنية التي يجب عليها أن تعمل معا لمعالجة مشاكل مثل الأطفال الجنود، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وتنفيذ نزع السلاح، وبرامج التسريح وإعادة الإدماج، والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وما إلى ذلك. أما بالنسبة لمختلف بعثات ووكالات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، فعليها أن تعمل بطريقة منسقة ومتكاملة. وأود هنا أن أؤكد أن لمكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا دورا رئيسيا في تنفيذ هذا النهج، وإني لأشكر السيد أحمد ولد عبد الله على البيان الرائع الذي أدلى به اليوم.

وأخيرا، يرحب وفدي بالتعاون الممتاز بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودول المنطقة دون الإقليمية في تحقيق أهداف السلام والأمن والتنمية في غرب أفريقيا. هذا أحد الشواغل الرئيسية للاتحاد الأفريقي، ويدرك الرئيس الحالي للاتحاد، الرئيس دينيس ساسو نغيسو، أن انتعاش غرب أفريقيا عنصر هام في التنمية الشاملة لقارتنا وفي مستقبلها.

السيد بريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): تعرب سلوفاكيا عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذا سأقصر بياني، يا سيدي، على التعليقات التالية، ومثلما اقترحتم، سنوزع النص الأطول مكتوبا.

أولا أنتهز هذه الفرصة، سيدي الرئيس، لأهنئكم وأهنئ وفد غانا بتنظيمكم هذه المناقشة الهامة. ونعتقد أنه سيكون إسهاما هاما في مواجهة مشاكل السلام والأمن في غرب أفريقيا. ونرحب بوجود وزراء من بلدان غرب أفريقيا وبيننا وبمشاركة السيد شمباس، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في المناقشات.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية الدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعزيز التعاون، وعلاقات حسب الجوار وبناء الثقة بين بلدان غرب أفريقيا. ونرى أن التعاون والاندماج الإقليميين يتمثل فيهما خير سبيل لضمان توطيد السلام ومنع نشوب الصراعات. وهذا المنحى يشكل ضمانا لاستدامة التسويات وطول أمدها. وتجسد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الجهود التعاونية والملكية المحلية ودون الإقليمية في مواجهة التحديات والمشاكل المشتركة. وفي هذا الصدد، نؤيد تعزيز الآليات والقدرات اللازمة للسعي إلى تحقيق السلام في المنطقة ولتعميق التفاعل والتعاون مع الأمم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية.

ورغم عن التقدم الجوهري في توطيد السلام في غرب أفريقيا في السنوات الأخيرة، ما زال هناك الكثير من المشاكل والتحديات التي تتطلب المواجهة في المنطقة.

أولا، نحن في حاجة إلى معالجة آثار الصراع الدائر للحدود، بما في ذلك الأثر المدمر للاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتنقل الجماعات المتمردة وما إلى ذلك. فهذه الجماعات ظلت تشكل تهديدا رئيسيا للسلام الإقليمي. وكما شهدنا في الماضي، يمكن للصراع في أحد البلدان أن يشعل المنطقة دون الإقليمية بأكملها. ولذلك، نعتقد أن هذه التهديدات لا يمكن التصدي لها بشكل فعال إلا من خلال جهود التعاون الإقليمي.

وفي المرحلة الحالية، يتعلق الشاغل الرئيسي بالحالة غير المستقرة في كوت ديفوار. وفي هذا السياق، ندعو جميع الشركاء في كوت ديفوار إلى الإسراع بجهودهم الرامية إلى تنفيذ خارطة الطريق والالتزامات التي تعهدوا بها قبل شهر في ياموسوكرو. وينبغي لجهود رئيس الوزراء، السيد باني، أن تحظى بالدعم الكامل من جانب جميع الجيران وبلدان المنطقة بهدف تعزيز الاستقرار في غرب أفريقيا.

ثانيا، يعيش سكان المنطقة في حالة فقر واسعة النطاق، وشعوبها من أفقر شعوب العالم. وكان من بين الأسباب التي أدت إلى تلك الحالة الاستغلال غير المشروع لموارد المنطقة الطبيعية. إذ أن ذلك لم يساعد على تمويل الحروب فحسب، بل أيضا حرم سكان دول منطقة غرب أفريقيا من الموارد التي كان يمكنها توفير الثروات والازدهار. وعندما نتحدث عن تعزيز السلام في غرب أفريقيا، يجب أن نتحدث أيضا عن تعزيز الاقتصاد في المنطقة.

ثالثا، إن تعزيز السلام والاقتصاد مترابط مع دعم الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. ويسعدنا أن نرى غالبية حكومات المنطقة وقد تشكلت نتيجة لانتخابات ديمقراطية. ونود بصفة خاصة أن نشيد بشعوب سيراليون وغينيا - بيساو وليبريا التي اختارت هذا الطريق بعد سنوات من الصراعات المريرة.

ونعتقد أن لجنة بناء السلام سوف تؤدي دورا هاما في توطيد عمليات السلام في غرب أفريقيا. ويسعدنا أن نرى سيراليون من بين البلدان الأولى التي أدرجت في جدول أعمال اللجنة.

كما نعتقد أن من الأمور الأساسية أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير الدعم الكافي لعمليات توطيد السلام في غرب أفريقيا سواء من خلال إرشاد الخبراء أو المساعدة الإنمائية. كما أن دعم المانحين أساسي وهام. ولكنه لا يمكن أن يكون بديلا عن الإصلاحات الضرورية لضمان التنمية المستدامة في البلد. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى الأمن والبيئة الإنمائية والقانونية المستقرة. وفي هذا السياق، يبرز بناء المؤسسات كعنصر هام وحاسم. وتمثل القيادة الوطنية لهذه العمليات عاملا مساعدا لا غنى عنه من أجل تحقيق النجاح.

إن الانتخابات الديمقراطية، ومكافحة الفساد، واعتماد السياسات الاقتصادية والإصلاحات، وتعزيز سيادة القانون وإصلاح القطاع القضائي جميعها تساعد على تعزيز الاستقرار واجتذاب الاستثمار الخارجي ودعم نمو الصناعات والأعمال التجارية المحلية.

ومن منظور الأمن الوطني، يحتل إصلاح القطاع الأمني مركز الصدارة. وهناك فهم واسع النطاق في إطار المجتمع الدولي بأن قطاع الأمن الذي يفتقر إلى حسن الإدارة والإصلاح يمثل عقبة كأداء في طريق النهوض بالتنمية المستدامة والديمقراطية والسلام، وهو السبب الأساسي لانتكاس البلدان، بعد أن تمتعت بفترة قصيرة من الاستقرار النسبي، وتجدد فيها الصراع.

وفي الشهر الماضي، نظمنا في مدينة براتيسلافا حلقة عمل للخبراء بشأن إصلاح القطاع الأمني، ونقوم الآن بعملية تحضيرية لسلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة حول هذا الموضوع ستعقد في الخريف المقبل في نيويورك، وذلك من أجل تحفيز المناقشات بين الدول الأعضاء حول هذا الموضوع الهام، ولتحديد أفضل السبل للتصدي لهذه المسألة من خلال نهج متسق ومنظم في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وفضلا عن ذلك، نود تنظيم حلقة دراسية عن هذا الموضوع الهام في أفريقيا، حيث يتميز موضوع إصلاح القطاع الأمني بالإلحاح. وسيكون هدف الحلقة توعية الجمهور الواسع من السكان بأهمية الموضوع وللاستفادة من الخبرات العملية لمن خاضوا مؤخرا تجارب ناجحة أو فاشلة في ميدان إصلاح القطاع الأمني. ونأمل أن تلقى مبادرتنا قبولا بوصفها أحد الإسهامات العملية لسلوفاكيا لتعزيز السلام في غرب أفريقيا.

وأخيرا، نود أن نشكر غانا لإعداد مشروع البيان الرئاسي بشأن تعزيز السلام في غرب أفريقيا ونؤيد اعتماده.

السيدة ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يرحب بكم، سيدي الرئيس، وبالوزراء الآخرين في نيويورك وفي الولايات المتحدة. وأود أن أشارك الآخرين الثناء على مبادرتكم المفيدة لتبادل الآراء في المجلس حول موضوع تعزيز السلام في غرب أفريقيا.

كما أود أن أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، والأمين التنفيذي، السيد إبن شمباس، لمشاطرتنا أفكارهما حول هذه المسألة الشائكة.

لقد قطع غرب أفريقيا شوطا بعيدا منذ سادت حالة الفوضى الاجتماعية والحرب الأهلية التي عاني منها جزء كبير من المنطقة دون الإقليمية حتى وقت غير بعيد كما أشار إلى ذلك متكلمون آخرون. وكان التقدم الذي تحقق في غرب أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية لافتا. وأصبح غرب أفريقيا مكانا أفضل وأكثر أمانا بالنسبة للعديدين من سكان المنطقة.

وتشيد الولايات المتحدة بالإسهامات التي قدمتها الأمم المتحدة لبلدان غرب أفريقيا، بما فيها سيراليون، وغينيا - بيساو وليبريا. وجهود الأمم المتحدة في تلك البلدان - سواء باستعمال العصا أو الجزرة - كانت أساسية لحل الصراعات والتطورات التي تبعت ذلك. كما نشيد

بجهود الأمم المتحدة المستمرة لدعم عملية السلام في كوت ديفوار ونحث الأطراف الإيفوارية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للمضي قدما بتلك العملية.

وقد ساهم الكثيرون في المجتمع الدولي بالمال والقوات والوسائل الأخرى كجزء من الجهد الدولي لدعم الانتقال إلى الاستقرار والحكم الديمقراطي في المنطقة. ومن جانبنا، ستستمر الولايات المتحدة بدعم هذا العمل الحيوي.

وقد أحطنا علما بالكثير من النقاط ونوافق عليها فيما يتعلق بكيفية استدامة السلام. ونؤكد أيضا أن هذا الوقت ليس وقت التراخي. فبينما حدث تحسن كبير في غرب أفريقيا، ما زال هناك عمل كبير يتعين القيام به. إن الدعم الدولي ما زال أساسيا بالنسبة لتلك الدول في مختلف الميادين، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني، والحكم الرشيد، والتنمية والاستقرار المالي، وعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ونحن نعتقد أن الاستقرار الدائم والتنمية في غرب أفريقيا يمكن أن يتحققا من خلال الربط بين الديمقراطية والحرية الاقتصادية. والمساعدة الدولية، بطبيعة الحال، جزء من هذا المزيج، كما هو الحال بالنسبة للاستثمار الخاص، ولكن من شأن المساعدات تحقيق نتائج أفضل، وتتبع ذلك على نحو شبه مؤكد الاستثمارات الخاصة، حينما تضع الحكومات المنتخبة سياسات تقوم على الحكم الرشيد والشفافية وسيادة القانون. ولهذا السبب، شجعنا التزام رئيسة ليبريا، السيدة جونسون – سيرليف، بخطة عمل الحكم والإدارة الاقتصادية. ونأمل أن تجد المنظمات الإقليمية، وبصفة خاصة، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سبلا إضافية للنهوض بهذه القيم.

وكحافز إضافي للحكم الرشيد، اقترح الرئيس بوش في عام ٢٠٠٢ حساب التحدي الألفي ليكون آلية ملموسة للربط بين المساعدة الإنمائية وبين البلدان النامية التي تحكم بالعدل وتستثمر على نحو حكيم في شعوبها وتشجع الحرية الاقتصادية. وتزايد عدد البلدان في أفريقيا، بما في ذلك في غرب أفريقيا، التي تبدي التصميم على تلبية تلك الشروط يبعث على الارتياح. وتقدم غانا مثالا بارزا لذلك. وفي الأسبوع الماضي، شهدت واشنطن العاصمة مراسم التوقيع التي حضرها الرئيس كوفور ووزيرة الخارجية رايس، حيث وقّعت شركة التحدي الألفي على أكبر منحة حتى الآن – أكثر من نصف بليون دولار – لبرامج مكافحة الفقر في غانا.

ونحن نعتقد أيضا أن الالتزام بحقوق الإنسان يسهم في تعزيز السلام. وهناك حاجة لمواصلة الجهود في المنطقة بأسرها لتشكيل قوات أمن ديمقراطية ومحترفة. ويجب أن يخضع الأفراد للمساءلة عن جرائمهم. وكانت جهود زعماء غرب أفريقيا التي تستحق الثناء لتقديم تشارلز تايلور للمحاكمة خطوة هامة في هذا الاتجاه.

إن الولايات المتحدة سوف تستمر في المشاركة النشطة في جهود تعزيز السلام في غرب أفريقيا. وقد أسعدنا قرار لجنة بناء السلام بأن تدرج سيراليون في البرنامج الأولي لجهودها، ونتطلع إلى توصياتها في هذا المجال.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر وفد غانا على تنظيم هذه المناقشة حول المسألة الهامة – تعزيز السلام في غرب أفريقيا – ونعرب عن تقديرنا، سيدي وزير خارجية غانا، لترؤسكم هذه المداولات. ونرحب أيضا بمشاركة الوزراء من بلدان المنطقة في هذه المناقشة، وأشكر السيد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا على إحاطته الإعلامية المفيدة.

منذ عقد من الزمان، عصفت الحروب والقلاقل المدنية بعدد من البلدان في غرب أفريقيا، ولا يزال جزء كبير من المنطقة الفرعية، لسوء الطالع، مركزا لعدم الاستقرار

الشديد والعنف المفرط والكثير من المعاناة. إلا أن من الملحوظ اليوم أننا نشهد في المنطقة دون الفرعية تحولا من الصراع إلى الحكم الدستوري والتقدم المطرد نحو توطيد السلام. ولا شك في ضوء تلك التطورات السارة الأخيرة الحاصلة في غرب أفريقيا أن هذه الجلسة حسنة التوقيت.

ولقد حدثت الصراعات في غرب أفريقيا في منطقة صغيرة جغرافيا، وتشاطرت فيما بينها، العديد من الأسباب الجذرية المتماثلة. ويعني هذا حتما أن الصراع في بلد من البلدان كان يمكن أن يمتد بسهولة إلى بلد آخر، وبهذا يصبح حل المشاكل أكثر تعقيدا. وفي الوقت نفسه، وفي ظل هذه الظروف، أصبحت الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى التوصل إلى السلام وحفظ السلام في إطار دون إقليمي للتعاون تكتسي بأهمية خاصة. ومن ثم فإننا نشير أيما إشارة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) لما اتخذته من مبادرات عديدة قيّمة وللدور الأساسي الذي ستواصل الاضطلاع به دون شك في توطيد السلام في المنطقة الفرعية. وأود، في هذا الصدد، أن أشكر السيد تشامباس، الأمين التنفيذي للإيكواس، على إحاطته الإعلامية وعلى ملاحظاته المفيدة. ونلاحظ بصفة خاصة دور الإيكواس في مجالات منع الصراعات، والوساطة، وحفظ السلام، والإغاثة الإنسانية، وإعادة البناء، فضلا عن التدابير التي تستهدف معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة. وستواصل الحكومة اليابانية تقديم الدعم لهذه الجهود الإقليمية عن طريق تدابير منها تقديم المساعدة المباشرة إلى أمانة الإيكواس.

ومن الأهمية بمكان، بالنظر إلى تفاعل الصراعات في غرب أفريقيا فيما بينها، تحديد التحديات المشتركة وتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق توطيد السلام في المنطقة الفرعية في مجموعها. وفي مؤتمر توطيد السلام، المعقود في أديس أبابا في شباط/فبراير من هذا العام في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، والذي شاركت حكومتي في رعايته، انصب الاهتمام على ثلاث مجموعات من المسائل – الأمن؛ والحكم السياسي والانتقال؛ وإعادة بناء المجتمع والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية – لأن تلك المجموعات الثلاث يُنظر إليها على أنها أساسية الأهمية لتنفيذ نهج شامل ومتكامل ومتسق لتوطيد السلام في أي مكان، بما في ذلك في غرب أفريقيا.

وينبغي، في أي مجتمع في مرحلة ما بعد الصراع، أن تتمثل أولى المهام وأكثرها إلحاحا في تهيئة بيئة اجتماعية مستقرة وآمنة. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، يكتسي التخطيط والتنفيذ الناجح لإصلاح قطاع الأمن، وكذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإصلاح القضائي، بأهمية حاسمة. ثانيا، ينبغي في ميداني الحكم السياسي والانتقال أن تدرك كل الأطراف في أي من الصراعات أهمية العملية الديمقراطية، وأن تحترم العملية السياسية المتفق عليها، وأن تشارك فيها بطريقة بنّاءة. وأخيرا، من الأهمية الأساسية تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل المياه المأمونة ومرافق الصحة العامة، فضلا عن كفالة بناء الهياكل الأساسية والقدرات. ومن الأهمية بمكان أيضا معالجة المسائل التي يمكن أن تؤدي، إذا تُركت بدون علاج، إلى زعزعة استقرار المجتمع، بما في ذلك بصفة خاصة مشاكل بطالة المقاتلين السابقين والشباب. كما أن تنمية القطاع الخاص عنصر لا غنى عنه لحل هذه المشاكل الأساسية.

وتختلف الأحوال المحيطة بتوطيد السلام في غرب أفريقيا ومتطلبات بلوغه من بلد إلى آخر، مما يؤدي إلى اختلافات في ترتيب أولويات المهام. ففي الكوت ديفوار، على سبيل المثال، يمثل حل المواجهة السياسية التي أدت إلى الصراع المسلح أكثر المسائل إلحاحا، في حين أن إصلاح القطاع الأمني وتحقيق الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي يحظيان بالأولوية العليا في ليبريا، وسيراليون، وغينيا – بيساو.

ويُنظر إلى سيراليون على أنها أنجح مثال لتوطيد السلام في غرب أفريقيا. إلا أنه يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أن النتيجة التي يبدو أنها ناجحة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد تحمل في طياتها ثغرات، وأن الحالة يمكن أن تنزلق إلى الغوص من جديد، كما لمسنا في الماضي، وكما شهدنا مؤخرا في تيمور - ليشتي. وتوضح المشاكل الحاصلة في تيمور - ليشتي بجلاء أهمية المعالجة الشاملة لمجموعات المسائل الأساسية الثلاث التي أشرت إليها من قبل، وأنه ينبغي للمرء، عند معالجة مسألة توطيد السلام في غرب أفريقيا، أن يأخذ تماما في الاعتبار الدروس المستوعبة من الأمثلة السابقة.

ويجب على المجتمع الدولي، في معرض دعم جهود الحكومات في المنطقة الفرعية لمعالجة هذه المسائل، أن يقدم مساعدة مستمرة وسخية ودعما مناسبا. وينبغي، في هذا الشأن، أن يقوم مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بمعالجة المسائل وفقا لمجال مسؤولية كل منهما. ويمكن، من وجهة نظر مجلس الأمن، أن تقدم لجنة بناء السلام المنشأة حديثا مدخلا بنّاء للمجلس، خاصة فيما يتعلق بالنقطتين التاليتين.

أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن توضح اللجنة ترتيب أولويات المسائل التي تنظر فيها، في إطار النهج الشامل المتكامل الذي اتفقت عليه الدول الأعضاء. ثانيا، من الضروري أن تدرس اللجنة بدقة وتفصيلا استراتيجيات بناء السلام لكل دولة قيد النظر، بالإصغاء إلى آراء الدول المعنية، والبعثات الميدانية للأمم المتحدة، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية، وغير ذلك من العوامل الفاعلة وإدراج هذه الآراء في توصياتها، مع توقع أن يبدي كل بلد قيد النظر ملكيته الكاملة لعملية معالجة المسائل التي يتم تحديدها. ونأمل، في هذا الصدد، أن يقوم جميع المشتركين في الاجتماعات القطرية القادمة للجنة بناء السلام بشأن سيراليون وبشأن بوروندي، بالإسهام في إجراء مناقشة بنّاءة، بالإعراب عن آرائهم الصريحة فيما يتصل بالمسائل المطروحة.

وترى اليابان أن توطيد السلام واحد من الأعمدة الرئيسية لسياستها الخارجية لتقديم المساعدة الإنمائية. ولقد أسهمت عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، التي بدأت في عام ١٩٩٣، إسهاما هاما بتعزيز الشراكة بين الدول الأفريقية والمجتمع الدولي. وفي تلك العملية، حددنا توطيد السلام على أنه واحد من الأعمدة الرئيسية الثلاثة لتقديم المساعدة لأفريقيا اعتبارا من عام ٢٠٠٣ فصاعدا، بالإضافة إلى التنمية القائمة على أساس الإنسان والحد من الفقر عن طريق التنمية الاقتصادية. وفي أثناء اجتماع قمة غلينايغلس لمجموعة البلدان الثمانية في العام الماضي، أعلن رئيس الوزراء كويزومي عن توسيع نطاق المساعدة التي تقدمها اليابان لتوطيد السلام. وفي مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتعزيز السلام الذي أشرت إليه من قبل، اتخذت حكومة اليابان مبادرة جديدة تضمنت الدفع الفوري لمبلغ ٦٠ مليون دولار في شكل مساعدة قبل نهاية آذار/مارس من هذا العام، مع التركيز على غرب أفريقيا، والسودان، ومنطقة البحيرات الكبرى بصفة خاصة.

وفي الختام، تعتزم اليابان أن تواصل جهودها النشطة لدعم توطيد السلام في غرب أفريقيا وفي أفريقيا في مجموعها، وأن تضطلع بدور مضموني في أنشطة مجلس الأمن ولجنة بناء السلام كليهما. وإننا إذ نفعل ذلك، يراودنا وطيد الأمل في ألا يُنظر إلى غرب أفريقيا في المستقبل القريب على أنها مهد للحرب وعدم الاستقرار، وإنما على أنها منار لبناء السلام وتوطيد السلام.

وتشكر اليابان وفد غانا لإعداده مشروع بيان رئاسي، يحظى بتأييد وفدي.

سير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أرحب ترحيبا حارا بمبادرة غانا بعقد هذه المناقشة. ويسرني عظيم السرور أن أرحب بكم سيدي مرة أخرى في المجلس، وأن أراكم تترأسون أعمالنا لهذا الشهر.

وأود أن أشكر زائرينا الذين أسهموا من قبل في المناقشة، وأن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة للبيان الذي سيدلي به ممثل فنلندا باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي.

ولقد كان للمملكة المتحدة على الدوام اهتمام وثيق بغرب أفريقيا التي هي منطقة تحظى باهتمام رئيسي في أعمال المجلس. ولهذا، أود أن أشكر فخامة الرئيس جون ايغيكوم كوفور وحكومة غانا لالتزامها القوي جدا والمستمر بتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين في غرب أفريقيا، ولا سيما في ليبريا والكوت ديفوار. واسمحوا لي سيدي الرئيس أن أقول إن سجل بلدكم من الاستقرار والحكم الرشيد يعطي مثالا للمنطقة الفرعية وما وراءها، وإن المملكة المتحدة تؤيد غانا تمام التأييد في جهودها.

ونقدر كثيرا الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق السلام في المنطقة، ونحن ملتزمون بالعمل مع الاتحاد الأفريقي وإيكواس للتوصل إلى حلول إقليمية لمشاكل غرب أفريقيا. فبدون ذلك النهج الإقليمي، لا يمكن أن يكون هناك سلم واستقرار دائمان. وكما لمسنا بكل جلاء، فإن الأحداث المناوئة في أي دولة من الدول يمكن أن تمتد بسرعة إلى الدول المجاورة.

ولكن بالمقارنة بالأيام المظلمة قبل سنوات قليلة من الطيب الآن أن نرى أن السلام يترسخ في غرب أفريقيا. ومن الطبيعي أنه حدثت نكسات، كما أظهرت الأحداث التي حدثت مؤخرا في كوت ديفوار. ولكن للمنطقة الآن فرصة حقيقية لتوطيد السلام الهش ولكن المتزايد الاستقرار فيها. وعن طريق هذا المجلس نحن بحاجة إلى العمل مع لجنة بناء السلام وإلى التأكد، عن طريق جهود أسرة الأمم المتحدة برمتها، من أن الأمم المتحدة في مجموعها تقوي تأييدها لغرب أفريقيا حتى تستطيع أن تبني على المكاسب التي يجري تحقيقها.

من الطبيعي أن الطريق لا يزال طويلا، ولكن المملكة المتحدة ملتزمة حيال المنطقة، عن طريق دعمها العسكري وتنميتها على الأمد الطويل. وسيراليون وليبريا كلتاهما تقفان على عتبة أن تصبحا قصتي نجاح إقليمي وأفريقي. ولكلتيهما فرصة الابتعاد عن الصراع مرة واحدة وإلى الأبد، مستعملتين، بدلا من ذلك، مواردهما الكثيرة في النمو والتنمية. وستؤيد المملكة المتحدة البلدين عن طريق برامج المعونة الثنائية، وعن طريق إسهامنا في الاتحاد الأوروبي وعن طريق التدريب الذي نوفره لكل بلد.

وإلقاء القبض على تشارلز تايلور ونقله إلى المحكمة الخاصة لسيراليون في لاهاي شكلا انتصارا خاصا ليس لغرب أفريقيا فحسب ولكن لأفريقيا في مجموعها، ولنظام العدالة الدولية، لأنهما يبينان إنهاء الإفلات من العقاب. ولذلك، لليبريا، مثل سيراليون، فرصة أيضا للبناء على سلامها الآن. ينبغي للبلدين أن يركزا على بناء الدولة، والحكم الصالح، ومكافحة الفساد، وتعزيز الديمقراطية عن طريق الانتخابات الحرة والمنصفة، ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، من قبيل بطالة الشباب وتوفر سبل إقامة العدالة، وتشجيع النمو الاقتصادي وبناء المؤسسات الكفؤة والفعالة لتقديم الخدمات الوطنية. وإجراء انتخابات رئاسية في سيراليون في السنة القادمة سيكون اختبارا خاصا.

نحن جميعا بحاجة إلى مواصلة توخي اليقظة ومراقبة التطورات في المنطقة بعناية. ولا تزال دواعي القلق قائمة فيما يتعلق بغينيا التي يمكنها أن تزعزع حوض نهر مانو كله. يجب علينا جميعا أن نفعل ما يمكننا أن نفعله من أجل العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية للمساعدة في إحداث انتقال سلمي وديمقراطي هناك. وفي كوت ديفوار يجب على الفريق العامل الدولي أن يضمن التنفيذ الكامل لخريطة الطريق المؤدي إلى إحلال سلام دائم، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ومنصفة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي

غامبيا فإن التحقيقات الجارية في محاولة الانقلاب الفاشلة في آذار/مارس مبعث قلق مستمر.

ولكن لغرب أفريقيا سبب لأن تكون مفعمة بالأمل. وما هو واضح لي هو أننا يجب أن نعمل على ضمان أن تتمكن بلدان المنطقة من النجاح معا. وليس من شأن أي إخفاق فردي سوى النيل من احتمال تحقيق المكاسب للآخرين. وذلك، السيد الرئيس، هو السبب في أن توقيت المناقشة المواضيعية مناسب إلى حد كبير. وذلك هو السبب في أن الأمم المتحدة عموما، وهذا المجلس، على نحو خاص، يجب عليهما أن يواصلا، كما يدعو إلى ذلك البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم، اتخاذ منظور إقليمي. ولا تزال المنطقة تحظى بدعم هذا المجلس وبمشاركته وأيضا بدعم ومشاركة بقية الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والمجتمع الدولي كله. وهي تستحق ذلك.

وما يعنيه ذلك هو الدعم الدولي من قِبَل جميع الذين يمكنهم أن يساهموا، حتى نتناول في أي بلد وفي المنطقة كلها العناصر الرئيسية الثلاثة لبناء السلام: إنهاء ومنع الصراع، وتحقيق التقدم السياسي القائم على المؤسسات وسيادة القانون، وتوفير التنمية الاقتصادية المستمرة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتطالب غرب أفريقيا بدعمنا في تحقيق هذه الأهداف وهي تستحقه.

السيد مانونجي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نود أن نضم صوتنا إلى الوفود الأخرى التي تكلمت قبلنا، السيد الرئيس، في الترحيب بحضوركم وبحضور وزراء آخرين في المجلس اليوم. ونود أيضا أن نشكر وفدكم على قيامه بتنظيم هذه الجلسة وعلى إعداده مشروع بيان رئاسي نؤيده تأييدا قويا.

تتيح لنا هذه المناقشة فرصة أخرى لاستعراض التقدم المحرز في الجهود الرامية إلى إحلال وتوطيد السلام والاستقرار في غرب أفريقيا، وإلى إعادة التأكيد على مختلف المقترحات الرامية إلى تخليص المنطقة من الصراع وإلى تشجيع القيام بمزيد من العمل من قِبَل حكومات المنطقة بالتعاون مع مجلس الأمن، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومجتمع المانحين وأصحاب مصلحة آخرين من أجل ضمان أن تبقى غرب أفريقيا خالية من الصراعات وأن تشرع في السير على المسار المؤدي إلى التقدم الاقتصادي المستدام.

ولا يوجد، كما هو الأمر في حالات مماثلة، نقص في الأفكار في كيفية إحلال السلام في مناطق الصراع، أو، في هذه الحالة، في صون وتوطيد السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع في غرب أفريقيا. ونرى أن ما يُفتقر إليه هو الإرادة والتصميم والموارد اللازمة للتنفيذ الفعال للتوصيات الكثيرة المطروحة فعلا.

وفي بضعة تقارير للأمين العام عن فرادى البلدان قدم الأمين العام بعض المقترحات ذات الصلة القوية. ومجلس الأمن، من جانبه، اتخذ بضعة قرارات وأصدر بيانات رئاسية بشأن حالات الصراع المسلح في غرب أفريقيا. ومنذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين نشر المجلس عمليات لحفظ السلام وأنشأ مكاتب لدعم بناء السلام في بلدان كانت في حالات الصراع، مما أدى إلى العودة إلى الحالة الطبيعية في غينيا - بيساو وسيراليون وليبريا، ومما نأمل في أن يؤدي قريبا إلى العودة إلى الحالة الطبيعية في كوت ديفوار. وفضلا عن ذلك، أقام المجلس نظما للجزاءات، تتراوح من حالات الحصار المفروض على الأسلحة والماس والأخشاب والزيت إلى تدابير محددة الأهداف من قبيل حالات الحظر على السفر وتجميد الأصول في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون. بيد أن تلك التدابير لن تكون ناجحة إلا إذا رُصدت رصدا محكما وأُشرف عليها على نحو واف لضمان عدم حدوث انتهاكات وإلا إذا شوهد اتخاذ إجراءات علاجية، في حالة عدم الامتثال.

وفضلا عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، قدمت بلدان غرب أفريقيا نفسها، بالتعاون مع بلدان ومؤسسات أخرى، مجموعة من التوصيات بشأن سبل منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها، وبشأن إحلال وتوطيد السلام في المنطقة. إن عوامل من قبيل الافتقار إلى الحكم السليم، والتنافس على الموارد، وعرقلة العمليات الديمقراطية، والقيادة الهزيلة، والممارسات الفاسدة، والمؤسسات الضعيفة، وكثير غيرها قد حُددت بوصفها الأسباب الكامنة في الاضطراب الاجتماعي والصراع المدني ومصادرهما الرئيسية. وكثير من هذه الممارسات تنتهك انتهاكا جليا البروتوكول التكميلي المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد الذي وضعته المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مما يومئ إلى أن ثمة حاجة إلى احترام البروتوكول والتقيد به.

ونرحب بالتعاون في حفظ السلام بين الأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشيد حقا بالجهود التي أدت إلى اتهام المحكمة الخاصة لسيراليون لتشارلز تايلور. يشير ذلك إلى تصميم المجتمع الدولي على عدم التسامح مع الإفلات من العقاب. وينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات للتصدي للإفلات من العقاب.

ونشيد أيضا بعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بشأن التعاون دون الإقليمي المعزز، بخاصة في منع الأنشطة غير القانونية عبر الحدود.

وختاما، يود وفد بلدي أن يؤكد على النقاط التالية.

أولا، على الصعيد الإقليمي، يجب أن تعمل بلدان غرب أفريقيا جاهدة على تعزيز مؤسسات حكمها وتشجيع الحكم الصالح، والشفافية، والخضوع للمساءلة في إدارة الموارد الطبيعية. ويجب عليها مكافحة الفساد والإفلات من العقاب، ومراعاة سيادة القانون، وإصلاح قطاعي الأمن والقضاء، وإصلاح اقتصاداتها لتخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل والعمل مع المجتمع المدني لتوعية سكانها فيما يتعلق بحقوقهم المدنية والديمقراطية. ونحن نحثها على ضمان اتخاذ هذه التدابير.

ثانيا، يجب على الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، أن تؤدي كلها دورها بفعالية وأن تعمل معا لإقامة تعاون أوثق مع البلدان التي تدور فيها صراعات والتي تمر بحالات ما بعد انتهاء الصراعات في غرب أفريقيا.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما شركاء التنمية والمؤسسات المالية الدولية، مواصلة تقديم الدعم المالي وزيادته للبلدان التي تستعيد عافيتها من الحرب في غرب أفريقيا، بغية منع تكرار نشوب الصراعات.

رابعا، نحث البلدان على إقامة علاقة على أساس الشراكة، بدلا من الإتكالية، مع مستعمراتها السابقة في غرب أفريقيا لصالح تحقيق السلام والاستقرار وصونهما وتوطيدهما.

أخيرا، إننا ندعو الأمم المتحدة، مجلس الأمن وأسرة الأمم المتحدة بأسرها، بما في ذلك لجنة بناء السلام، إلى تعزيز جهودها والعمل على نحو وثيق مع المنطقة دون الإقليمية لزيادة قوة الدفع في سبيل تحقيق السلام في كوت ديفوار وضمان عدم ضياع الاستثمار في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع في غرب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.